الأمم المتحدة

A/74/6 (Sect. 35)*

الجمعية العامة

Distr.: General
15 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية**

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠***

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٥
حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

تصدير ٣

ألف - التوجه العام ٤

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد**** ١٣

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

** A/74/50.

*** سيصدر موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/74/6/Add.1.

**** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

19-06364 (A) 280519 280519

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفقات

الأول – قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام ٢٠٢٠ . . . . . ١٥

الثاني – المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام ٢٠٢٠[†] ١٩

الثالث – ولايات حساب التنمية ٤٨

[†] يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية التي أعيد تأكيدها في الفقرة ١٣ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف.

تصدير

منذ تسلمي قيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نظرتُ إلى حساب الأمم المتحدة للتنمية كأداة هامة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق الاستفادة من القدرات والمزايا النسبية للكيانات العشرة المنفذة للحساب، وقد شاركت شخصيا في توجيهه خلال العامين الماضيين.

وقد صُمِّم حساب التنمية ونُفِّذ، منذ شطره العاشر، على نحو يجعله متوائما تماما مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وركزت مشاريعه وأنشطته على المجالات الحاسمة التي حددتها الدول الأعضاء في سد الفجوات وتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والشطر الثاني عشر المعروض في هذه الملزمة مبرمج في إطار موضوع ”دعم الدول الأعضاء في تعزيز سياسات ونُهُج متسقة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي“. وفي إطار هذا الموضوع، يتضمن الشطر الثاني عشر مشاريع تدعم المسائل الراهنة مثل الهجرة، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتجارة، وإدارة مخاطر الكوارث. وينصب تركيز مشاريع متعددة أيضا على أشد الفئات ضعفا، بما يشمل النساء والأطفال والمسنين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، من أجل ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب. وعلاوة على ذلك، يركز الشطر الثاني عشر على دعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما فيها أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وإنني أعتبر ما يتمتع به حساب التنمية من قدرة فريدة على الجمع بين كيانات الأمم المتحدة من خلال مشاريع مشتركة أحد أهم وأنجح جوانبه. وقد أثبت البرنامج أنه حفّاز، حيث يمثل أداة لحشد المزيد من الأموال والشراكات على نحو يتخطى نطاق الكيانات المنفذة التابعة للأمم المتحدة بغية تعظيم نطاق ونتائج المشاريع على أرض الواقع. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك برنامج الإحصاءات والبيانات الذي يموله الحساب، والذي تشارك فيه الكيانات المنفذة العشرة جميعها في حساب التنمية، بهدف تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان النامية على القياس والرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها. وبينما بدأ البرنامج في عام ٢٠١٦ بميزانية أولية قدرها ١٠ ملايين دولار من الحساب، فقد بات أكبر بكثير من خلال الموارد العينية والمالية المتأتية من الوكالات المتعاونة من داخل البرنامج وخارجه، وكذلك من الدول الأعضاء.

ومن المتوخى تنفيذ جميع المشاريع المقترحة لميزانية عام ٢٠٢٠ بصورة مشتركة بين كيانات الأمانة العامة، وكذلك مع غيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة. ويُشكِّل المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجان الإقليمية بشأن الخطة الحضرية الجديدة مثالا رئيسيا على كيفية تسخير الشراكات على الصعيدين العالمي والإقليمي لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الأولويات في مجال السياسات. وللشراكات أهمية حاسمة للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستظل أيضا الشراكة والتعاون مع نظام المنسقين المقيمين المُـنشّط جزءا هاما من طرائق تنفيذ حساب التنمية. ومن المتوقع أن تعمل مشاريع الحساب عن كثب مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستستكمل المشاريع أعمال نظام المنسقين المقيمين على أرض الواقع عن طريق ربط البلدان المستهدفة بثروة المعارف والخبرات وأدوات تنمية القدرات المتوفرة لدى الأمانة العامة على الصعيد العالمي.

ومن أجل ضمان الإمساك بزمام الأمور واستدامة النتائج، فإن جميع المشاريع مدفوعة بالطلب، وتستجيب للاحتياجات والأولويات التي تعرب عنها الدول الأعضاء، وللتوصيات المقدمة والقرارات المتخذة في إطار العمليات الحكومية الدولية وولايات الكيانات المنفذة. وتوفر أيضا المعلومات والدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع تعقيبات مفيدة بشأن أهمية وملاءمة التوجيه السياساتي الناتج عن المناقشات الحكومية الدولية بشأن السياسات التي تدعمها الكيانات المنفذة.

وإنني على ثقة من أن حساب التنمية سيواصل العمل كدافع للتعاون، مبرهنا على التزام الأمم المتحدة بأن تكون أكثر استجابة وفعالية في تحقيق النتائج لصالح الناس والكوكب.

(توقيع) ليو **زنمين**

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف – التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٣٥-١ أنشأت الجمعية العامة حساب الأمم المتحدة للتنمية بموجب قرارها ١٢/٥٢ باء في عام ١٩٩٧ كآلية لتمويل مشاريع تنمية القدرات التي تضطلع بها كيانات الأمانة العامة[(١)]: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣٥-٢ ويدعم حساب التنمية البلدان النامية في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتُصمَّم المشاريع وتُنفَّذ استجابةً للاحتياجات والطلبات التي تعرب الدول الأعضاء عنها، وعملا بالتوصيات المقدمة والقرارات المتخذة في إطار العمليات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة ذات الصلة. ويستفيد حساب التنمية من المزايا النسبية لمختلف الكيانات المنفذة، وتُنفَّذ جميع المشاريع بالاشتراك مع شركاء من داخل الأمانة العامة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل الأخرى المؤدية إلى التحوّل

٣٥-٣ توجه ولاية حساب التنمية المشاريع تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة، وهو ما يسهم في بلوغ الهدف المتوخى من كل مشروع. وتتواءم أهداف المشاريع مع مقاصد المنظمة المتمثلة في تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، على نحو ما تنص عليه المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن الشكل ٣٥-أولا موجزا بأهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل واحد من المشاريع، وبالتالي منجزاته المستهدفة.

(١) انظر المرفق الثالث للاطلاع على تفاصيل عن الولايات.

الشكل ٣٥-أولا

حساب التنمية: مواءمة المشاريع مع أهداف التنمية المستدامة

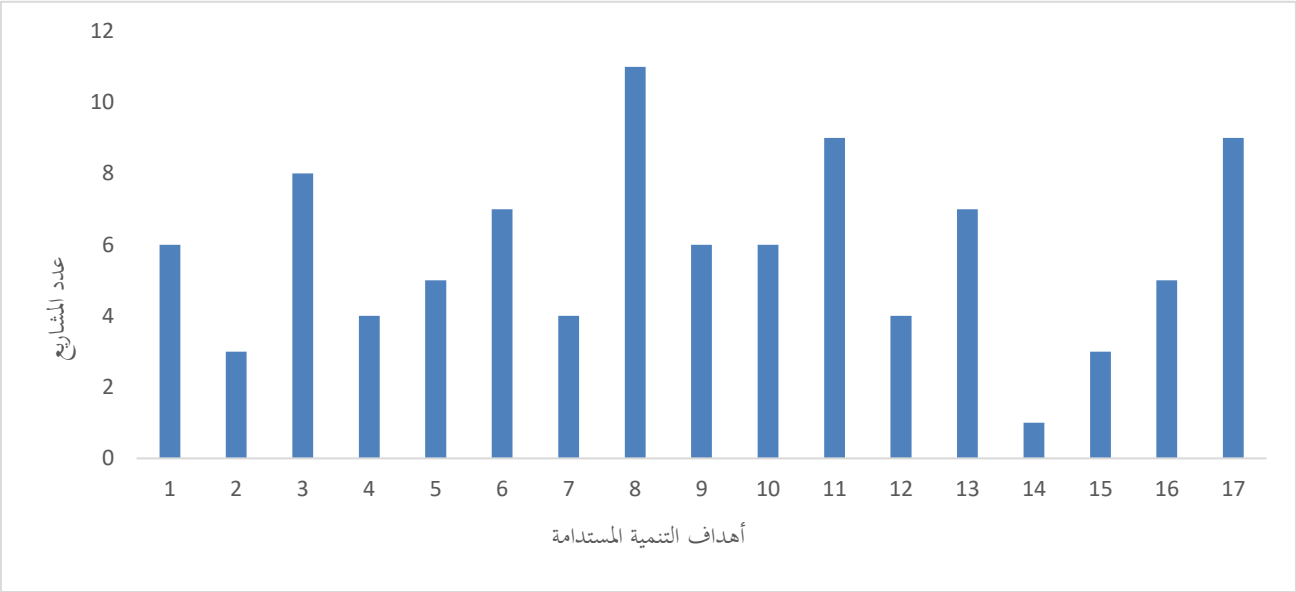

٣٥-٤ وتسهم مشاريع حساب التنمية في البلوغ الجماعي للأهداف المذكورة، التي تتواءم مع أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل دعم قياس غايات ومؤشرات محددة ورصدها والإبلاغ عنها، يتضمن الشطر الثاني عشر مشاريع عن تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية المتعلقة بقياس التدفقات المالية غير المشروعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (المشروع كاف)، وهو ما يساعد في بناء القدرات في مجال قياس ورصد المؤشر ١٦-٤-١ (القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة)؛ وعن بيانات استخدام الوقت بغية تحسين السياسات في بلدان أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية (المشروع ألف)، وهو ما يدعم رصد المؤشر ٥-٤-١ (نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان)؛ وعن النهوض بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة في شمال وشرق أفريقيا وجنوب آسيا (المشروع باء)، وهو ما يدعم رصد المؤشرات المتعددة المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المؤشر ٦-٣-١ (نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة)، والمؤشر ٦-٤-١ (التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن)، والمؤشر ٦-٤-٢ (حجم الضغط الذي تتعرض له المياه)، والمؤشر ٦-٦-١ (نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن).

٣٥-٥ وتتواءم أهداف أغلب المشاريع المقترحة مع هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة أو غاية محددة منبثقة من تلك الأهداف، حسب ما يتبين من الشكل ٣٥-أولا. وتدعم مشاريع متعددة أهدافا محددة. ففيما يتعلق بالهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار) على سبيل المثال، توجد مشاريع تتصل بالصناعة والابتكار والبنى التحتية (المشروع نون)، وسياسات التصنيع القائمة على الموارد الطبيعية في الجنوب الأفريقي (المشروع ميم)، وسياسات نقل البضائع الوطنية والإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (المشروع راء)، والسياسات المتمحورة حول القدرات الإنتاجية (المشروع هاء). وفيما يتعلق بالهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، توجد مشاريع مقترحة، منها ما يتعلق بتقديم الدعم لتفعيل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (المشروع قاف)، وبناء القدرات بشأن مؤشرات تغير المناخ والكوارث في منطقة البحر الكاريبي (المشروع فاء)، ووضع سياسات المشي وركوب الدراجات في المدن الأفريقية (المشروع طاء). ويتصل مشروع عن الحوافز

الاستثمارية لإنتاج المضادات الحيوية الأساسية على الصعيد المحلي في شرق أفريقيا (المشروع واو) بالهدف ٣ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار).

٦-٣٥ ومع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تعهدت الدول الأعضاء بعدم ترك أي أحد خلف الركب وبالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب. وقد عممت جميع المشاريع مراعاة هذه المبادئ في تصميمها وتنفيذها، وقدم الكثير من المشاريع اقتراحات محددة. وتشمل المشاريع التي تركز على أشد الفئات ضعفا تلك المتعلقة بالإحصائيات المتصلة بالسياسات التجارية المراعية للمنظور الجنساني (المشروع دال)، وبالأشخاص ذوي الإعاقة في أسواق العمل العربية (المشروع تاء)، والهجرة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المشروع صاد)، والإحصاءات والاعتراف بالمهارات بشأن الهجرة بين البلدان الأفريقية (المشروع لام)، والتخطيط البيئي الحضري للمدن التي تستضيف اللاجئين السوريين (المشروع حاء)، والتنمية الشاملة لفائدة الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا (المشروع جيم). وتتعلق خمسة مشاريع بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) وتدعم النهوض بالمرأة. وهذه تشمل مشاريع تتعلق بجمع البيانات عن استخدام الوقت (المشروع ألف)، والإحصاءات المتصلة بالسياسات التجارية المراعية للمنظور الجنساني (المشروع دال)، والهجرة بين بلدان المنطقة الواحدة (المشروع صاد)، والإنفاق الاجتماعي والسياسات الاجتماعية (المشروع شين).

٧-٣٥ وتشمل أغلب المشاريع بلدانا ذات احتياجات خاصة، مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كبلدان مستهدفة. وتركز بعض المشاريع حصريا على تلك البلدان: مشروع يركز على أقل البلدان نموا يتعلق بتنمية القدرات الإنتاجية في أفريقيا (المشروع هاء)، ومشروعان يركزان على الدول الجزرية الصغيرة النامية يتصل أحدهما بمؤشرات تغير المناخ والكوارث في منطقة البحر الكاريبي (المشروع فاء)، ويتصل الآخر بتعزيز الروابط التآزرية بين التجارة والتنمية المستدامة في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية (المشروع زاي). ويركز مشروعٌ على سياسات الابتكار في البلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى (المشروع نون). ويبين الشكل ٣٥-ثانيا عدد المشاريع الداعمة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

الشكل ٣٥-ثانيا

المشاريع الداعمة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة[أ]

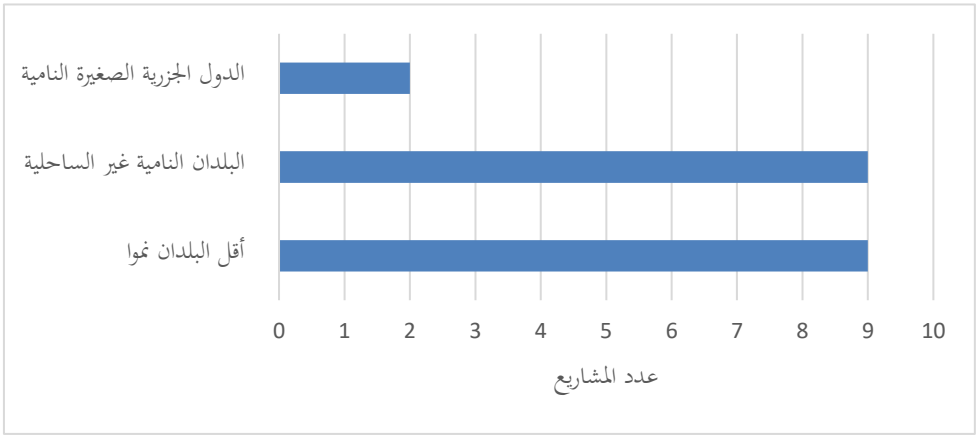

(أ) الأرقام مبدئية وتستند إلى ١٦ مشروعا توافرت بشأنها بيانات. ويمكن أن تكون للمشاريع بلدان مستهدفة من مجموعات متعددة.

٨-٣٥ ويبين الشكل ٣٥-ثالثا التوزيع الجغرافي للمشاريع المقترحة. والأرقام مماثلة لتلك الخاصة بالشطر الحادي عشر. ويوجد العدد الأكبر من المشاريع في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

الشكل ٣٥-ثالثا

عدد المشاريع حسب المنطقة الجغرافية[أ]

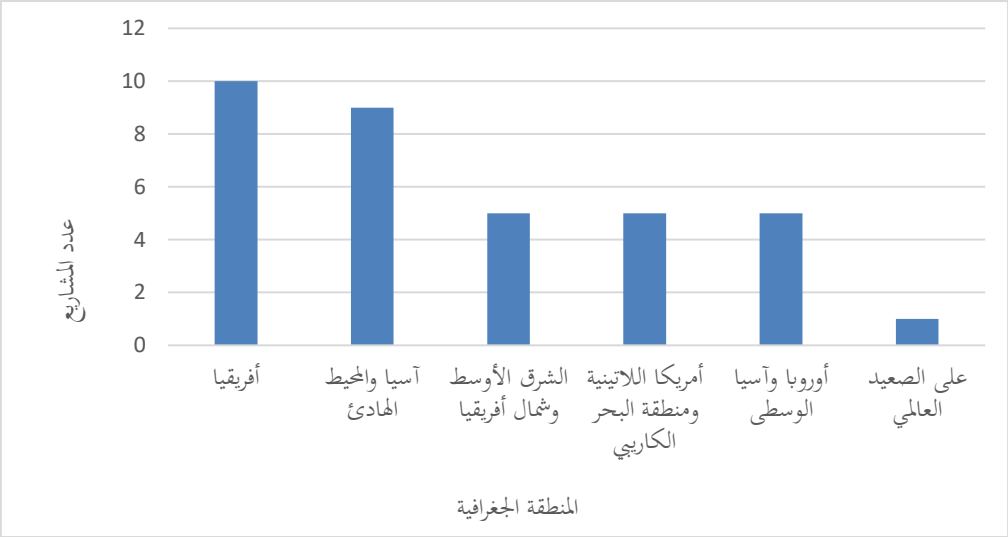

(أ) يمكن أن يسهم مشروع واحد في أكثر من منطقة.

٣٥-٩ وتتواءم أهداف المشاريع أيضا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق) وغيرها من الاتفاقات وخطط العمل الدولية، التي أكدت من جديد كذلك الالتزام بتنمية القدرات وسبل التنفيذ اللازمة للتصدي لتحدي تمويل التنمية المستدامة، فضلا عن اتفاق باريس بشأن الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ.

الاستراتيجية

٣٥-١٠ يزود حساب التنمية الكيانات المنفذة غير المقيمة في غالبيتها بإمكانية تفعيل الكم الضخم من المعارف والدراية الذي بحوزتها لتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات إلى أصحاب مصلحة مختارين. وتوفر المشاريع جسرا بين مقار الكيانات المنفذة والميدان، حيث تساعد في الإتيان بخبراتها المعيارية والتحليلية إلى أرض الواقع وفي دعم تنمية قدرات مستدامة. ومن خلال الدعم الذي يقدمه الحساب، يمكن للكيانات المنفذة متابعة العمليات الحكومية الدولية وأعمالها التحليلية بمشاريع ملموسة على الصُّعد المتعدد الأقطار ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وتركز أغلب المشاريع على بلدان متعددة – غالبا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية – وكثيرا ما يمتد نطاقها ليشمل مناطق متعددة، بمشاركة الأمانة العامة وكيانات منظومة الأمم المتحدة والشراكات مع الحكومات الوطنية وغيرها من شركاء التنمية. وتُصمَّم المشاريع وتُنفَّذ استجابةً للاحتياجات والطلبات التي تعرب الدول الأعضاء عنها، وعملا بالتوصيات المقدمة والقرارات المتخذة في إطار العمليات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة ذات الصلة.

٣٥-١١ وحساب التنمية بمثابة مرفق تشغيلي هام لاختبار النماذج والنُّهج الإنمائية الجديدة والمبتكرة. فعندما يخالف هذه النهج النجاح، يجري توسيع نطاقها وتكرارها من أجل زيادة نتائج التنمية، حيث يأتي التمويل من خارج الحساب. ويوفر الحساب أيضا آلية لتعزيز تبادل المهارات والمعارف والممارسات الجيدة ونقلها فيما بين البلدان المستهدفة، بما يشمل مختلف المناطق الجغرافية (مثلا عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون مع طائفة عريضة من الشركاء في أوساط مجتمع المساعدة الإنمائية).

٣٥-١٢ وحدَّدت خطة عام ٢٠٣٠ تنمية القدرات بوصفها عنصرا أساسيا في تنفيذ التنمية المستدامة، وشدَّدت على أهمية دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وشدَّدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، على أهمية تنمية القدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الوطنية في هذا الصدد. وأكدت الجمعية العامة مجددا، في قرارها ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، دعوتها إلى جعل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التطورات الأخيرة

٣٥-١٣ أدى أيضا اعتماد الجمعية العامة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (القرار ١٩٥/٧٣) إلى حاجة متزايدة إلى معالجة مسألة الهجرة بصورة جماعية. وتشمل ميزانية عام ٢٠٢٠ ثلاثة مشاريع عن الهجرة دعما لتنفيذ جوانب مختلفة من الاتفاق العالمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٥-١٤ وأدى اعتماد الجمعية العامة للخطة الحضرية الجديدة في أواخر عام ٢٠١٦ (القرار ٢٥٦/٧١) إلى دعوات من الدول الأعضاء في جميع المناطق لتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات لوضع خطط حضرية وطنية متسقة وسياسات حضرية وطنية وخطط عمل للمدن من أجل التنمية الحضرية تمشيا مع تنفيذ متطلبات الخطة الحضرية الجديدة ورصدها والإبلاغ عنها وتوطين أهداف التنمية المستدامة. وقد استجاب حساب التنمية لهذه الطلبات، مقترحا ثلاثة مشاريع ترتبط مباشرة بالخطة الحضرية الجديدة، من بين مشاريع أخرى تدعم جوانب مختلفة منها.

٣٥-١٥ وثمة اتفاق متزايد على أهمية التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وفي أفريقيا، على سبيل المثال، وتحت قيادة الاتحاد الأفريقي، بدأت بلدان في التصدي للمسألة على أعلى المستويات عن طريق تعيين فريق رفيع المستوى بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق، تابو مبيكي. واستفادةً من هذا الزخم، بدأت مشاريع مستمرة في إطار حساب التنمية بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في بناء القدرات الوطنية والإقليمية على تقدير التدفقات المالية غير المشروعة والتصدي لها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعلى أساس المزيد من طلبات الدعم، تشمل هذه الميزانية المقترحة مشروعا سيأخذ الدروس المستفادة من تلك المشاريع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمساعدة البلدان في قياس التدفقات المالية غير المشروعة ورصدها والتصدي لها.

هدف وموضوع واستراتيجية الشطر الثاني عشر

٣٥-١٦ تسترشد المشاريع المقترحة بموضوع عام هو ”دعم الدول الأعضاء في تعزيز سياسات ونُهج متسقة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي“، أقرَّته اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ ووافق عليه مدير برنامج الحساب، وهو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥-١٧ وقد استجابت المشاريع المقترحة للشطر الثاني عشر للموضوع وهي تشمل المنجزات المستهدفة على الصُّعد المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الأقاليمي أو العالمي. ويبين الشكل ٣٥-رابعا مستويات المنجزات المستهدفة للمشاريع المقترحة، دعما لخطة عام ٢٠٣٠ ولموضوع الشطر الثاني عشر لحساب التنمية. وتعمل جميع المشاريع على الصعيد الوطني، وهي إما تتضمن عنصرا للإتيان بالخبرات على الصعيد الوطني إلى المنتديات العالمية لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الدروس المستفادة، أو يكون لديها هدف صريح يتمثل في إنجاز اتفاقات أو نتائج أخرى على الصعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك،

تشمل خمسة مشاريع في الشطر الثاني عشر تجربة أنشطة على الصعيد المحلي مع الإتيان بالخبرات والدروس المستفادة من الصعيد المحلي إلى الصعيد الوطني لدعم صنع السياسات القائم على الأدلة. وتشمل المشاريع المنطوية على تجربة أنشطة على الصعيد المحلي مشروعين بيئيين حضريين (المشروعان حاء و طاء) ومشروعين عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على مستويات مختلفة (المشروعان ياء و عين).

الشكل ٣٥-رابعا

مستويات المنجزات المستهدفة في مشاريع حساب التنمية[أ]

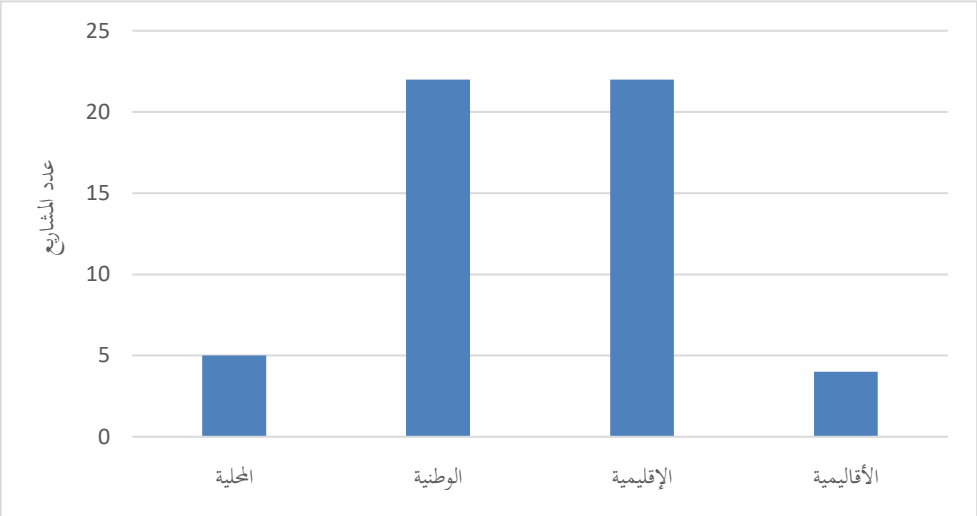

(أ) لجميع المشاريع منجزات مستهدفة على مستويات متعددة.

٣٥-١٨ واستجابةً للطلب الوارد في الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٢ (قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، الفقرة ١٥٠)، تتضمن مشاريع حساب التنمية تركيزا على الجوانب الإقليمية للتنمية المستدامة، حيث يجري الإتيان بأطر السياسات والقواعد والمعايير المتفق عليها عالميا وإقليميا إلى الصعيد الإقليمي، وتوفير دعم متكامل يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ومعالجة المسائل ذات الطبيعة عبر الوطنية. ويشمل الدعم المقدم للجوانب الإقليمية للتنمية المستدامة المشاريع المتعلقة بإحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا (المشروع لام)، والهجرة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المشروع صاد)، ونقل البضائع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (المشروع راء)، وسياسات الابتكار في البلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى (المشروع نون). وعلاوة على ذلك، تتضمن ثلاثة من المشاريع المقترحة أيضا عمليات تبادل للخبرات والمعارف ذات الصلة بين المناطق بشأن مسائل مثل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (المشروع باء)، والتنمية الشاملة لفائدة الشعوب الأصلية (المشروع جيم)، وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (المشروع عين).

٣٥-١٩ ويجري التشديد بقوة في خطة عام ٢٠٣٠ على الشراكات والتعاون، وهذا يشكل جانبا هاما من حساب التنمية. ومع إعداد هذه الميزانية المقترحة، يكون قد تم بلوغ معلم رئيسي إذ يوجد لجميع المشاريع المقترحة شركاء إقليميون و/أو مواضيعيون/عالميون داخل الأمانة العامة. ويقيم أكثر من ٧٠ في المائة من المشاريع أيضا شراكات مع كيانات أخرى لمنظومة الأمم المتحدة خارج الأمانة العامة. وأشارت عدة مشاريع كذلك إلى إقامة شراكات مع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية. ولكن، نظرا لأن الجمعية العامة لم توافق بعد على تمويل المشاريع الواردة في هذه الملزمة، فإن البلدان المشمولة بالمشاريع لم يقع عليها الاختيار، ولذا فإن أغلب المشاريع لم تُحدِّد شركاءها المحليين. وأشارت مشاريع كثيرة إلى التعاون مع

أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومع منسقيها المقيمين. وسيجري تنفيذ أكثر من ثلث المشاريع (ثمانية) بصورة مشتركة بين عدة كيانات. وتتضمن هذه المشاريع المشروع المتعلق بالخطة الحضرية الجديدة (المشروع عين)، والمشروع المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة (المشروع كاف)، وذلك المتعلق بالهجرة (المشروع لام)، والمشروعين المتعلقين بالإحصاءات (المشروعان ألف و باء)، والمشاريع التي تركز على التنمية الاجتماعية و/أو الشؤون الجنسانية، و/أو الفئات الضعيفة (المشاريع دال وحاء و طاء).

٣٥-٢٠ ويشير الشكل ٣٥-خامسا إلى حصة المشاريع التي ستُنفَّذ بمشاركة الأمانة العامة، وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة غير التابعة للأمانة العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية.

الشكل ٣٥-خامسا

حصة الشراكات في مشاريع حساب التنمية[أ]

(النسبة المئوية)

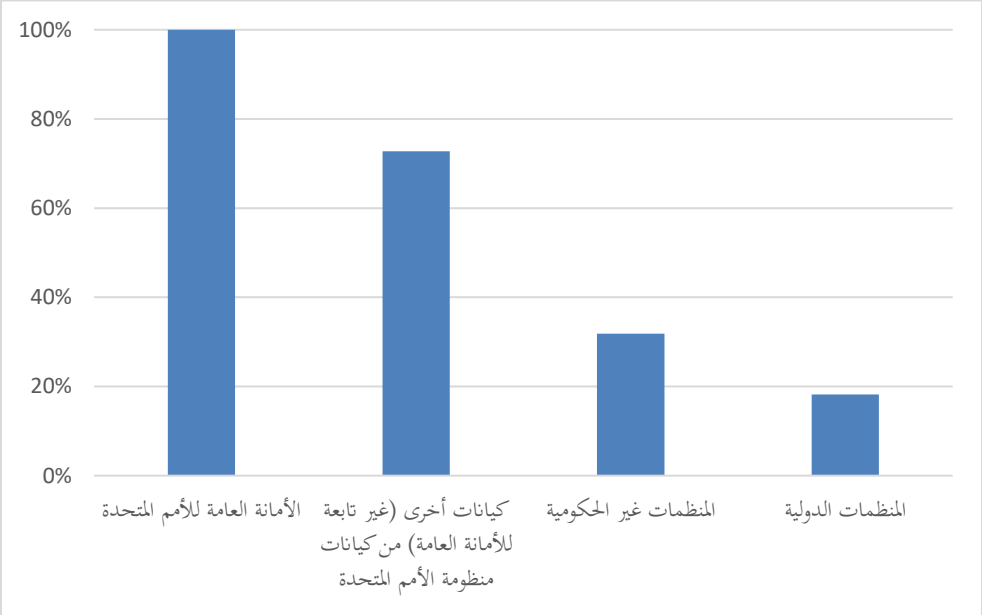

(أ) يمكن أن يسهم مشروع واحد في أكثر من كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

المشاريع ومستوى التدخل

٣٥-٢١ تتدخل مشاريع حساب التنمية على المستويات الثلاثة المتعلقة بالقدرات وبتنميتها (انظر الشكل ٣٥-سادسا).

الشكل ٣٥-سادسا

ثلاثة مستويات من تدخلات التنمية

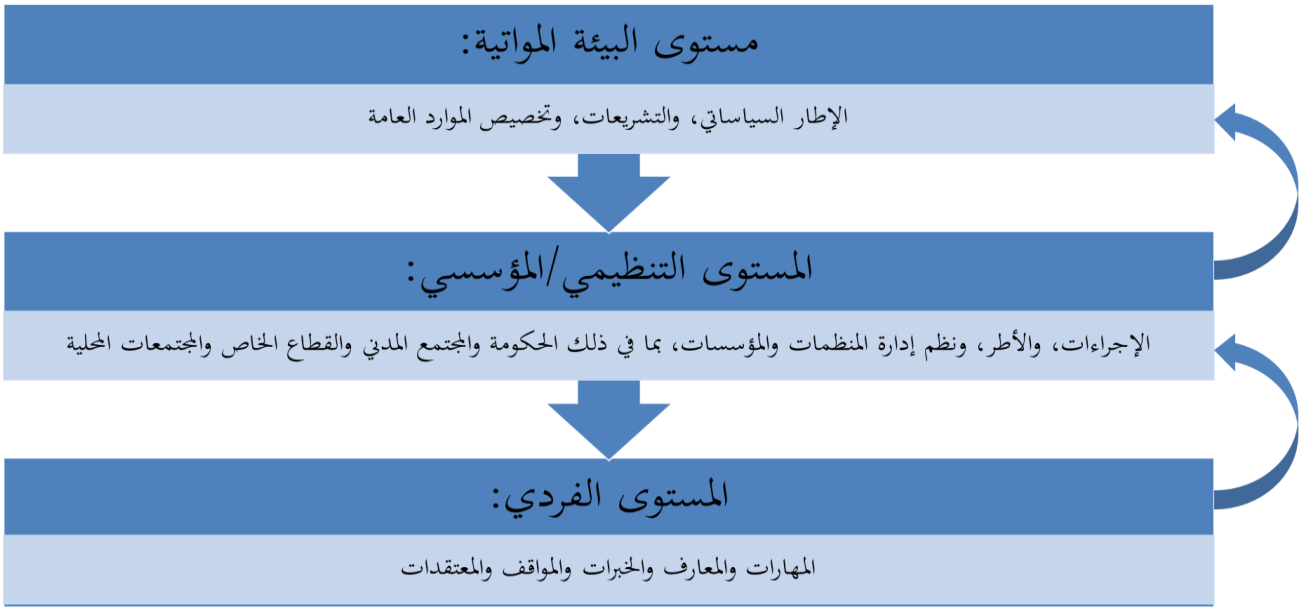

٣٥-٢٢ وترمي أغلب أهداف المشاريع إلى تحقيق التغيير على ”مستوى البيئة المواتية“ (أي المساعدة في المراحل المختلفة لوضع السياسات). وفي ضوء الإطار الزمني لتلك السياسات، كثيرا ما تسهم المشاريع في وضع السياسات وليس في تنفيذها. ويتمثل أحد الجوانب الهامة في الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل توفير عمليات شاملة للجميع لوضع السياسات. وكثيرا ما تعمل المشاريع أولا على المستويين الفردي والمؤسسي لتدريب الأفراد وتعزيز المؤسسات، وهو ما من شأنه أن يساعد بعد ذلك في إتاحة البيئة المواتية. فعلى سبيل المثال، يجري الجمع بين أصحاب المصلحة الوطنيين للبت في المسائل الهامة المتصلة بالإحصاءات البيئية. ثم تعمل الأمم المتحدة بعد ذلك مع الإحصائيين والمؤسسات على تدريب الإحصائيين الوطنيين على المنهجيات والعمل مع المؤسسات على إصدار البيانات. ولاحقا يعمل المشروع والمؤسسات الإحصائية مع الأوساط الأكاديمية وصناع القرار على استخدام البيانات التي تم الحصول عليها لوضع سياسات قائمة على الأدلة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وكثيرا ما يكون التعلم وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب جانبا هاما من المشاريع، ويجري توزيع النتائج على جمهور أوسع خلال المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة.

أنشطة التقييم

٣٥-٢٣ تمثل التقييمات جزءا أساسيا من دورة البرمجة في حساب التنمية. ومنذ انتهاء الشريحة الرابعة من الحساب، صار لزاما إجراء تقييمات عند نهاية كل مشروع. وفي عام ٢٠٢٠، ستجرى تقييمات لجميع مشاريع الشريحة العاشرة من الحساب، والتي ستغلق بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وسيتم تقييم جميع المشاريع الـ ٢٢ المقترحة لعام ٢٠٢٠ عقب إغلاقها عن طريق استعراض داخلي دقيق أو تقييم خارجي. وستستخدم الأموال أيضا لإجراء تقييمات على مستوى البرامج واستعراض تقييمات المشاريع.

٣٥-٢٤ ويهدف حساب التنمية إلى تعزيز دور وظيفة التقييم في تحسين تصميم المشاريع وتنفيذها والإبلاغ عن الإنجازات. وقد قام خبير استشاري بإجراء استعراض لنظام التقييم الحالي خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩. وأُعدَّت

وثيقتان رئيسيتان كجزء من استعراض التقييم، وهما إطار تقييم حساب التنمية، الذي يوفر التوجيه العام، والمبادئ التوجيهية لتقييم مشاريع حساب التنمية، التي تورد بالتفصيل كيفية تقييم المشاريع. وتساعد المبادئ التوجيهية القائمين بالتقييم في تحديد الاحتياجات اللازمة لتقييم المشاريع وتستكمل سياسات وتوجيهات التقييم المحددة للكيانات المنفذة. والتقييمات على مستوى المشاريع بمثابة عنصر هام من عناصر مهمة التقييم، ويخضع نصف المشاريع من كل شريحة لعملية تقييم خارجي شديدة الدقة إلى جانب تقييمات وتحليلات أكثر تعمقا.

٢٥-٣٥ وينبغي قراءة هذه الملزمة بالاقتران مع التقرير المرحلي الحادي العاشر الذي أعدَّه الأمين العام عن تنفيذ المشاريع المموَّلة من حساب التنمية (A/74/XX). ونظرا لأن مشاريع حساب التنمية تُنفَّذ على مدى أربع سنوات، ستكتمل المشاريع المموَّلة سنويا عام ٢٠٢٥، وستُقدم التقارير المرحلية السنوية بدءا من ذلك التاريخ. وسيُقدَّم التقريران المرحليان عن فترة السنتين الأخيرتين في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد

٣٥-٢٦ يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ للباب ٣٥ ما قدره ٤٠٠ ١٩٩ ١٤ دولار.

٣٥-٢٧ ويرد في الجدول ٣٥-١ بيان الاحتياجات من الموارد المتصلة بالشريحة الثانية عشرة من المشاريع المقترحة في إطار الباب ٣٥.

الجدول ٣٥-١

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			التغييرات						
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	نفقات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
العنصر										
حساب التنمية	١٤ ١٩٩,٤	١٤ ١٩٩,٤	–	–	–	–	–	١٤ ١٩٩,٤	–	١٤ ١٩٩,٤

٣٥-٢٨ ويرد في الجدول ٣٥-٢ موجز للاحتياجات من الموارد اللازمة للشريحة الثانية عشرة من المشاريع حسب وجه الإنفاق.

الجدول ٣٥-٢

موجز الاحتياجات المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال من الموارد حسب وجه الإنفاق (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٢٠
تكاليف الموظفين الأخرى	٤٩٥,٨
الاستشاريون والخبراء	٤ ٨٣٦,١
سفر الموظفين	٢ ٣٤٠,١
الخدمات التعاقدية	١ ٧٣٩,٨
مصروفات التشغيل العامة	٥٨٤,٢
المنح والمساهمات	٤ ٢٠٣,٣
المجموع	**١٤ ١٩٩,٤**

٣٥-٢٩ تصمم مشاريع حساب التنمية لتوفير الاستخدام الكفء والفعال للموارد. وتستند الأرقام الحالية إلى المذكرات المفاهيمية العامة التي تتضمن بيان المشاريع. وستشرع الكيانات في إعداد وثائق المشاريع مع المزيد من التحليلات التفصيلية والأنشطة والجداول الزمنية والميزانيات، وستنتهي من تحديد البلدان المستهدفة وتبدأ الاتصال بها بعد موافقة الجمعية العامة على الميزانية في نهاية عام ٢٠١٩.

٣٥-٣٠ ويقوم بتنفيذ المشاريع موظفون من أصحاب الخبرات الراسخة في مجال المعايير والتحليل وبناء القدرات. وتمثل تكاليف الموظفين الأخرى (المساعدة المؤقتة العامة) ما متوسطه ٣ في المائة من مجموع الميزانية، وتُستخدم للاحتياجات المؤقتة القصيرة

الأجل للاضطلاع بأنشطة المشاريع، مثل تنظيم حلقات العمل وجمع البيانات. وبالنظر إلى أن معظم الكيانات المنفذة لا تقيم في الغالب أيضا في البلدان التي تستهدفها المشاريع، تكون تكاليف سفر الموظفين لازمة لمعظم المشاريع، ما يمثل متوسطا قدره ١٦ في المائة من مجموع الميزانية.

٣٥-٣١ وتستعين المشاريع عادة بالاستشاريين والخبراء الوطنيين لدعم تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني ولتجميع وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويشكل الخبراء الوطنيون نحو ٧٠ في المائة من أشهر عمل الخبراء الاستشاريين المتوقع في الشريحة الثانية عشرة. وكثيرا ما يلزم استخدام خبراء دوليين للمشاريع التي تتناول مجالات أنشطة حديثة، الأمر الذي يتطلب خبرة يقلُّ توافرها في البلد أو في الكيان المنفذ.

٣٥-٣٢ ويتم اللجوء إلى الخدمات التعاقدية لإشراك المؤسسات أو المنظمات الوطنية/المحلية من أجل المساعدة في تنفيذ الجوانب الوطنية للمشاريع. وكثيرا ما يتضمن ذلك عناصر لتنمية قدرات المؤسسات والمنظمات نفسها. ويشمل هذا البند أيضا تكاليف حلقات العمل والحلقات الدراسية.

٣٥-٣٣ وتندرج تكاليف المشاركين في حلقة العمل (السفر وأي بدلات محتملة) تحت فئة المنح والمساهمات. وعادة ما تشمل المشاريع معظم حلقات العمل الوطنية للتدريب والتنسيق وبناء توافق الآراء. وتشمل معظم المشاريع أيضا عددا أقل من حلقات العمل الإقليمية، التي عادة ما تستخدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الدروس المستفادة فيما بين البلدان المستهدفة في المشروع. وغالبا ما تستخدم حلقات العمل الإقليمية والأقاليمية لتبادل النتائج مع جمهور أوسع، وكثيرا ما تنظم في إطار الاجتماعات أو المناسبات الحكومية الدولية الأخرى القائمة/العادية لخفض التكاليف. ويبين الشكل ٣٥-سابعا مجموع عدد حلقات العمل/الحلقات الدراسية/الدورات التدريبية التي نُظِّمت على كل من الصعد الوطني والإقليمي والأقاليمي أو العالمي.

الشكل ٣٥-سابعا

عدد حلقات العمل/الحلقات الدراسية/المناسبات التدريبية التي نظمت على مختلف الصعد

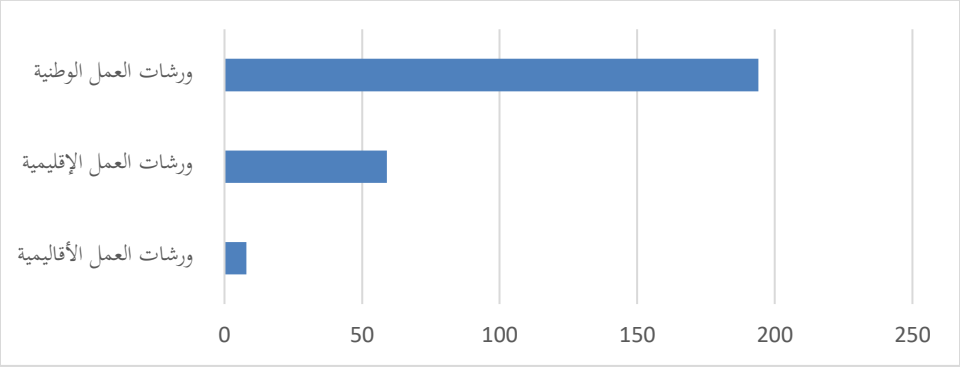

المرفق الأول

قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام ٢٠٢٠

الرمز	العنوان	الكيانات المنفذة	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
ألف	بيانات استخدام الوقت بغية تحسين السياسات في أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	تحسين قدرة الحكومة على إنتاج واستخدام بيانات استخدام الوقت على نحو فعال في وضع السياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في بلدان مختارة في أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية	٣-٩، ٤-٢ إلى ٤-٤، ٥-٤، ٦-١، ٦-٢، ٨-٣، ٨-٥ إلى ٨-٧، ١٧-٨	٤٠٠ ٧٩٩
باء	المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة في أفريقيا وآسيا	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في شمال وشرق أفريقيا وجنوب آسيا لإنتاج الحسابات البيئية – الاقتصادية دعما لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة وصياغة سياسات متكاملة قائمة على الأدلة	٦-٣، ٦-٤، ٦-٦، ٧-٢، ٧-٣، ٨-٤، ٩-٤، ١١-٦، ١٥-٣	٥٧٢ ٠٠٠
جيم	التنمية الشاملة لفائدة الشعوب الأصلية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	النهوض بالتنمية الشاملة لفائدة الشعوب الأصلية في بلدان مختارة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على أساس إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية	١٦-٦، ١٦-٧، ١٦-ب	٦٧٨ ٠٠٠
دال	توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لوضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني في أفريقيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا	الأونكتاد بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	تعزيز قدرة بلدان مختارة في أفريقيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا على إعداد الإحصاءات واستخدامها لوضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني	١-١ إلى ١-٤، ٢-٣، ٤-١ إلى ٤-٣، ٤-٦، ٥-١، ٥-٤، ٥-٥، ٥-أ، ٥-ج، ٨-٣، ٨-٥، ١٦-٧، ١٧-١٠	٦٨٣ ٠٠٠
هاء	وضع استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نموا	الأونكتاد بالتعاون مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا	تعزيز قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا في أفريقيا على بناء واستغلال وصون القدرات الإنتاجية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	٨-١، ٨-٢، ٩-٢، ٩-٣	٥٨٠ ٠٠٠
واو	إيجاد حوافز استثمارية لإنتاج المضادات الحيوية الأساسية على الصعيد المحلي في شرق أفريقيا	الأونكتاد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الصحة العالمية	وضع سياسات استثمارية تحفيزية، تشمل المشتريات الدوائية الإقليمية، في منطقة جماعة شرق أفريقيا وبلدان مختارة في شرق أفريقيا من أجل ضمان توافر المضادات الحيوية الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي	٨-٣، ٨-ب، ٨-د	٥٠٠ ٠٠٠

الرمز	العنوان	الكيانات المنفذة	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
زاي	تشجيع التجارة الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية	الأونكتاد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية على إدماج تشجيع التجارة الخضراء في استراتيجياتها للتنمية المستدامة، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة	٥-أ، ٨-٢، ٨-أ، ١٢-١، ١٢-٨، ١٧-١١، ١٧-١٢	٥٦٧ ٠٠٠
حاء	تحقيق تنمية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على امتصاص الصدمات ومستدامة في المناطق الحضرية التي تستضيف اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع موئل الأمم المتحدة وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	تعزيز قدرات السلطات المحلية والوطنية على السعي لتحقيق تنمية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على امتصاص الصدمات ومستدامة في المناطق الحضرية التي تستضيف اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا	١-٥، ٣-٩، ٦-٤، ٧-٣، ١٠-٧، ١١-٦، ١١-أ-، ١١-ب، ١٢-٢، ١٢-٥، ١٣-١ إلى ١٣-٣، ١٥-٩، ١٥-أ، ١٧-٩	٥٥٠ ٠٠٠
طاء	الاستثمار في سياسات المشي وركوب الدراجات في المدن الأفريقية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع موئل الأمم المتحدة وبالتعاون مع اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	تحسين وتعزيز قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا على المستويات الإقليمية والمحلية والوطنية لتصميم وتنفيذ السياسات بشكل أفضل، ولاتخاذ قرارات استثمارية تعطي الأولوية لاحتياجات المشاة وراكبي الدراجات، لا سيما من أوساط الفئات الضعيفة	١، ٣، ١٠، ١١، ١٣	٥٥٠ ٠٠٠
ياء	تعميم مبدأ ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ في السياسات والبرامج الحضرية الوطنية في جنوب آسيا	موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تعزيز الحكومات الوطنية والمؤسسات الحضرية المحلية لتركيز مبدأ ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ (الإدماج والإعاقة والسلامة) في صميم السياسات الوطنية وتيسير التوطين القائم على الأدلة للسياسات الوطنية والهدفين ٦ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية	٣-٩، ٦-١ إلى ٦-٤، ٦-ب، ١١ -١ إلى ١١-٣، ١١ - ٥، ١١-٧، ١١-ب، ١٣-١، ١٣-٣، ١٣-ب، ١٦-١٧	٥٥٠ ٠٠٠
كاف	الإحصاءات والبيانات اللازمة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	تحسين القدرات الإحصائية في بلدان مختارة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لقياس التدفقات المالية غير المشروعة والاستفادة من هذه المقاييس لوضع سياسات محددة الأهداف	١٦-٤	٩٠٠ ٠٠٠
لام	إحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية	تعزيز قدرات مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة وتعزيز الاعتراف بالمهارات اللازمة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق العالمي	٨-٨، ١٠-٧، ١٠-ج، ١٦-٢، ١٧-١٨	٩٠٠ ٠٠٠

الرمز	العنوان	الكيانات المنفذة	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
ميم	وضع سياسات تصنيع إقليمية ووطنية قائمة على الموارد الطبيعية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة في الجنوب الأفريقي	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على تشجيع وتطبيق سياسات التصنيع القائمة على الموارد الطبيعية والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، على النحو الوارد في الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة	٩-١، ٩-٣	٥٥٠ ٠٠٠
نون	تعزيز سياسات الابتكار في بلدان وسط آسيا غير الساحلية دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان وسط آسيا غير الساحلية لتسخير الابتكار باعتباره محركا للنمو المستدام والتكامل الإقليمي	٨-٢، ٨-٣، ٩-٤، ٩-٥، ٩-ب، ١٢-أ، ١٧-٦، ١٧-٨	٤٧٥ ٠٠٠
سين	إنشاء مدن ذكية مستدامة تنفيذا للخطة الحضرية الجديدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة	تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على تطبيق السياسات والنهج المتسقة لأغراض التنمية الحضرية الذكية المستدامة في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٣-٦، ٣-٩، ٦-١ إلى ٦-٥، ١١-١ إلى ١١-٣، ١١-٥ إلى ١١-٧، ١١-أ إلى ١١-ج، ١٣-١ إلى ١٣-٣	٤٧٥ ٠٠٠
عين	التعاون الأقاليمي من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وموئل الأمم المتحدة	تحسين قدرات مجموعة مختارة من البلدان والمدن على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمسائل الحضرية ورصدها والإبلاغ عنها، مع تعزيز التعاون وتبادل المعارف على الصعيد الأقاليمي	١١-١ إلى ١١-٥، ١١-٧، ١١-أ إلى ١١-ج	١ ٥٠٠ ٠٠٠
فاء	المؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ والكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	تعزيز القدرات الإحصائية والمؤسسية المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في البلدان المستهدفة في منطقة البحر الكاريبي من أجل تحسين اتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا واتفاق باريس وإطار سنداي	١-٥، ٢، ٦ إلى ٩، ١١-٥، ١١-ب، ١٢، ١٣-١، ١٣-٣، ١٤، ١٥، ١٧-٩، ١٧-١٩	٦٠٠ ٠٠٠
صاد	الاستفادة من مساهمة الهجرة بين بلدان المنطقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان	تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الاستفادة الكاملة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للهجرة بين بلدان المنطقة ومساهماتها في التنمية المستدامة	٣-ج، ٤-ب، ٥-٢، ٨-٧، ٨-٨، ١٠-٧، ١٠-ج، ١٦-٢، ١٦-٩	٦٢٠ ٠٠٠
قاف	تفعيل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع مبادرة Global Pulse في جاكرتا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونيتار	تعزيز قدرات بلدان مختارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على التخفيف من أثر المخاطر المتصلة بتغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة	١١-٥، ١٣-١ إلى ١٣-٣	٦٠٠ ٠٠٠

الرمز	العنوان	الكيانات المنفذة	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
راء	تشجيع التحول إلى نقل البضائع المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع الأونكتاد وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز قدرات مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع وتنفيذ السياسات الوطنية لنقل البضائع المستدام	٧-٣، ٩-١، ١٣	٦٠٠ ٠٠٠
شين	رصد النفقات الاجتماعية:إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تحسين اتساق السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية من أجل تحسين الإنصاف والكفاءة في النفقات الاجتماعية العامة في بعض البلدان العربية	١-٣، ٢ إلى ٦، ٨، ١٠-٤، ١١، ١٧	٥٠٠ ٠٠٠
تاء	إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية	تعزيز قدرات الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجموعة مختارة من الدول العربية على وضع سياسات وإجراءات قائمة على الأدلة من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل	٨-٥، ٨-٦، ١٠-٥	٤٥٠ ٠٠٠

المرفق الثاني

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام ٢٠٢٠

ألف – بيانات استخدام الوقت من أجل تحسين السياسات في أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٤٠٠ ٧٩٩ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة: ٣-٩، ٤-٢ إلى ٤-٤، ٥-٤، ٦-١، ٦-٢، ٨-٣، ٨-٥ إلى ٨-٧، ١٧-٨

الهدف

الهدف الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه هو تحسين قدرة الحكومة على إنتاج واستخدام بيانات استخدام الوقت على نحو فعال في وضع السياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في بلدان مختارة في أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

على مر السنين، كانت بيانات استخدام الوقت حاسمة في إرشاد السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في التنمية البشرية. فقد ساهمت على سبيل المثال في قياس وتحليل نوعية الحياة والرفاه العام؛ وتقديم فهم شامل لجميع أشكال العمل، بما في ذلك العمل غير مدفوع الأجر والإنتاج غير السوقي؛ ووضع السياسات الرامية إلى الحد من عبء الرعاية والتشجيع على تقاسم المسؤوليات في المنزل؛ وإلقاء نظرة مستنيرة على المسائل المتعلقة بالتخطيط الإنمائي من حيث استخدام الخدمات العامة مثل خدمات النقل العام والمدارس والكهرباء وأثرها.

غير أن إنتاج إحصاءات موثوقة عن استخدام الوقت في الوقت المناسب لا يزال يمثل تحديا للمكاتب الإحصائية الوطنية. وغالبا ما يستتبع جمع البيانات عن استخدام الوقت إجراء استقصاءات ميدانية معقدة وتجهيز للبيانات، وهو أمر مكلف ويشكل عبئا كبيرا على المجيبين، الأمر الذي يسفر عن انخفاض معدلات الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان أن تتخذ عدة قرارات خلال العملية قد تؤثر على جودة بيانات استخدام الوقت وتفصيلها الدقيق وإمكانية مقارنتها على مر الزمن وفيما بين البلدان. وأخيرا، وعلى الرغم من أن لبيانات استخدام الوقت إمكانيات غير محدودة، فإن هذه البيانات عموما لا تُستغل بالقدر الكافي. وملفات البيانات معقدة جدا للتحليل والاستعمال، مما يحد من عدد مستخدميها. ويمكن لجمع البيانات والأدوات التحليلية الجديدة أن ييسر إمكانية الحصول عليها واستخدامها.

وثمة حاجة ماسة إلى دعم البلدان في تعزيز قدراتها على جمع واستخدام بيانات استخدام الوقت من أجل تحسين السياسات والنهج المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعد المحلي والوطني والإقليمي. وقد أعربت البلدان عن ذلك أيضا عندما اعتمدت التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٧، وطلبت تفعيل التصنيف وأشارت إلى الحاجة للتوجيه بشأن كيفية تنفيذه لإنتاج بيانات استخدام الوقت القابلة للمقارنة دوليا باستخدام أحدث التكنولوجيات.

وسوف يسهم المشروع في بناء القدرات في البلدان على إنتاج واستخدام إحصاءات استخدام الوقت دعما لقياس ورصد خططها ومؤشراتها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك المؤشر ٥-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل غير مدفوع الأجر، فضلا عن القضايا الإنمائية الأخرى مثل العمالة والتعليم.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز القدرات الوطنية في البلدان المستفيدة من المشروع لإنتاج واستخدام بيانات استخدام الوقت من أجل الحصول على بيانات أعلى جودةً وتحسين إدماج البيانات والسياسات على الصعيد الوطني.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، البلدان المشاركة التي حدَّدت متطلبات البيانات لمختلف السياسات الإنمائية ورصدها، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		الاستشاريون والخبراء	٣٣٦,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	١٢٠,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٤٠	مصروفات التشغيل العامة	٦٧,٤
المواد التقنية (عدد المواد)	١٤	المنح والمساهمات	٢٧٦,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		**المجموع**	**٧٩٩,٤**
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

باء - المحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة في أفريقيا وآسيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٥٧٢ دولار)

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة: ٦-٣، ٦-٤، ٦-٦، ٧-٢، ٧-٣، ٨-٤، ٩-٤، ١١-٦، ١٥-٣

الهدف

الهدف الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه هو تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في شمال وشرق أفريقيا وجنوب آسيا على إعداد حسابات بيئية - اقتصادية وصياغة سياسات متكاملة وقائمة على الأدلة، وعلى قياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

من الجوانب الرئيسية للوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ مساعدة البلدان على إنتاج المؤشرات ذات الصلة بفعالية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متواصلة. وتتطلب سياسات التنمية المستدامة نهجا متكاملا يقوم على فهم أفضل للتفاعلات والمفاضلات بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياسات والإجراءات.

ونظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية والاقتصادية هو المعيار الإحصائي الدولي الذي يحقق التكامل بين المعلومات الاقتصادية والمعلومات البيئية في إطار مشترك لقياس مدى إسهام البيئة في الاقتصاد وأثر الاقتصاد على البيئة. ويوفر النظام للبلدان إطارا لاستخلاص

مجموعة من الإحصاءات والمؤشرات القابلة للمقارنة دوليا، ودعم قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، فضلا عن غايات اقتصاد التدوير والنمو الأخضر والكفاءة في استخدام الموارد.

وقد لاحظت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والأربعين، ”زيادة الإقبال على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتزايد أهميته“ و ”التأييد القوي لاستخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عند الاقتضاء“ (انظر E/CN.3/2018/37). كما حثت اللجنة البلدان على التوسع في تطبيق النظام للوفاء بغايات التنفيذ الخاصة بـ ١٠٠ بلد بحلول عام ٢٠٢٠.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المستفيدة من المشاريع على تجميع حسابات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لدعم خطة عام ٢٠٣٠.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، كلا من البلدان المشاركة التي جمعت على الأقل حسابا جديدا، مع وضع خارطة طريق للإنتاج المستدام للحساب واستخدام الحساب لقياس المؤشر(ات) ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة واستخدامه(ا) في عمليات وضع السياسات على السواء.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		الاستشاريون والخبراء	٢٧٢,٠
باء – توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	٨٠,٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٣٠	مصروفات التشغيل العامة	١,٩
المواد التقنية (عدد المواد)	١٦	المنح والمساهمات	٢١٧,٧
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		**المجموع**	**٥٧٢,٠**
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

جيم – التنمية الشاملة لفائدة الشعوب الأصلية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٦٧٨ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٦-٦ و ١٦-٧ و ١٦-ب

الهدف

الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، هو النهوض بالتنمية الشاملة لفائدة الشعوب الأصلية في بلدان مختارة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على أساس إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

في حين أن الشعوب الأصلية تمثل حوالي ٥ في المائة من سكان العالم، فهي تشكل ١٥ في المائة من فقراء العالم وثلث فقراء المناطق الريفية في العالم. واعترافاً بالوضع المهمش للشعوب الأصلية، قطع المجتمع الدولي التزامات هامة لمواجهة التحديات التي تواجه هذه الشعوب، وتوج الالتزامات باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧. وعلى الصعيد الوطني، أخذت الحكومات تعتمد على نحو متزايد تشريعات وسياسات لمعالجة مسألة حقوق الشعوب الأصلية ورفاهها. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة مستعصية بين رفاه الشعوب الأصلية ورفاه نظيراتها من غير الشعوب الأصلية، وفقا لجميع مؤشرات الرفاه تقريبا.

وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية لعام ٢٠١٤، التزمت الدول الأعضاء باتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية وإدارية من أجل تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ومن أجل وضع وتنفيذ خطط عمل أو استراتيجيات أو غيرها من التدابير على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الدول الأعضاء مساعدة من كيانات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ هذه التدابير. والهدف من هذا المشروع هو مساعدة الدول الأعضاء والشعوب الأصلية في تحقيق هذه الأهداف من خلال دعم العمليات الشاملة للجميع تمشيا مع الإعلان ومع أهداف التنمية المستدامة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تحسين قدرة المسؤولين الحكوميين على الانخراط في حوار تشاركي وبنّاء من أجل وضع سياسات وأطر قانونية وتدابير إدارية لضمان الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة لحقوق الشعوب الأصلية ورفاهها، أو تعديل ما هو قائم منها، وفقا لأرقى المعايير الدولية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، انخراط كل بلد من البلدان المشاركة في حوار سياساتي مع الشعوب الأصلية وقيامه بتنقيح أو وضع ما لا يقل عن سياسة واحدة أو تدبير إداري أو تشريعي واحد لتحقيق الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة لحقوق الشعوب الأصلية ورفاههم.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		الاستشاريون والخبراء	٢١١,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	١١٠,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٣١	الخدمات التعاقدية	٣٠,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٩	مصروفات التشغيل العامة	٣,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		المنح والمساهمات	٣٢٤,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		**المجموع**	**٦٧٨,٠**
التشاور والمشورة والدعوة			

دال – توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لوضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني في أفريقيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (٦٨٣ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-١ إلى ١-٤ و ٢-٣ و ٤-١ إلى ٤-٣ و ٤-٦ و ٥-١ و ٥-٤ و ٥-٥ و ٥-أ و ٥-ج و ٨-٣ و ٨-٥ و ١٦-٧ و ١٧-١٠

الهدف

الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، هو تعزيز قدرة بلدان مختارة في أفريقيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا على إعداد الإحصاءات واستخدامها لوضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

يتسم التفاعل بين التجارة والمسائل الجنسانية بالتعقيد ويتشكل حسب السياق في مجالات مثل تقسيم العمل، وتوزيع الدخل، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتمثيل النساء والرجال في المجتمع. وتسفر السياسات التجارية عن آثار مهمة فيما يتعلق بإعادة التوزيع داخل الاقتصاد ويمكنها أن تُضخّم أو تُقلّص ما هو قائم من تفاوتات، مثل عدم المساواة بين الجنسين. ومن الأهمية الحاسمة لصانعي السياسات أن يتوقعوا ويستوعبوا الكيفية التي تؤثر بها التجارة والسياسات التجارية على المساواة بين الجنسين من أجل أن يمنعوا الاستقطاب والإقصاء الاجتماعي ويشجعوا على اتخاذ إجراءات تصحيحية.

وتتوافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في معظم البلدان في مجالات التعليم والصحة والعمالة. غير أن عملية جمع البيانات في مجال التجارة والمجالات الاقتصادية الأخرى لا تراعي الاعتبارات الجنسانية. وفي حين أن الإحصاءات عادةً ما تقيس مستوى أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، من الصعب العثور على بيانات حول أثر التجارة على النساء بوصفهن صاحبات أعمال حرة ومنتجات ومستهلكات. ومعالجة هذه الفجوة في تغطية الاعتبارات الجنسانية في بيانات التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، حيث تقدم النساء مساهمة كبرى في التجارة وحيث تكون النساء أكثر قابلية للتضرر.

وفي إطار تنفيذ الإعلان المشترك بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة، أعرب صانعو السياسات عن وجود حاجة ملحة لتحسين فهم الكيفية التي تؤثر بها التجارة والسياسة التجارية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فزيادة توافر الإحصاءات الموثوق بها والقابلة للمقارنة ستساعد صانعي السياسات على وضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني وأكثر شمولا للجميع.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز قدرة الهيئات الإحصائية الوطنية على جمع البيانات والإحصاءات ونشرها، حتى يتمكن صانعو السياسات من وضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام ما لا يقل عن ثلاثة بلدان تجريبية باعتماد خطط عمل وطنية لتحسين توافر الإحصاءات ذات الصلة بالسياسات التجارية المصنفة حسب نوع الجنس.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٣٢,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٨٠,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٢٦	سفر الموظفين	١٢٦,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١٢	الخدمات التعاقدية	١٧,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٤٨,٨
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	٢٧٩,٢
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٦٨٣,٠**

هاء - وضع استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نموا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٨٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨-١ و ٨-٢ و ٩-٢ و ٩-٣

الهدف

الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، هو تعزيز قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا في أفريقيا على بناء واستغلال وصون القدرات الإنتاجية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

بعد عدة سنوات من تحقيق النمو غير المنشئ للعمالة في العديد من أقل البلدان نموا في أفريقيا، ظهر توافق متزايد في الآراء على أن تحقيق النمو الاقتصادي العريض القاعدة والحد من الفقر يتطلب بناء القدرات الإنتاجية. غير أن بناء هذه القدرات لا يحدث بطريقة مباشرة ويتطلب معالجة ثلاثة تحديات مترابطة وهي: ضعف القدرات الإنتاجية؛ وغياب التحول الاقتصادي الهيكلي؛ وضعف قدرات المؤسسات والموارد البشرية على تنفيذ السياسات. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا يواجه تحديات بسبب ضعف الروابط بين الإنتاج والابتكار. ويعرقل ذلك انخراط هذه البلدان في الأنشطة التي تعتمد بكثافة على المهارات أو على التكنولوجيات، ويجعلها تعتمد بشدة على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلي.

وعلى الرغم من هذه التحديات المشتركة، لا يوجد ''نهج واحد يناسب الجميع'' إزاء تنمية القدرات الإنتاجية، وذلك لأن المسارات قد تختلف باختلاف الخصوصيات القطرية، والبيئات المؤسسية، وثروات الموارد الطبيعية، والظروف الأولية العامة. ويتعين على الحكومات أن تمارس دورا استباقيا وتحفيزيا، بسبل منها تحسين البنية التحتية، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار، ودعم المبادرات في القطاع الخاص، والسعي إلى كفالة الاتساق والمشاركة من خلال إيجاد روابط تآزرية بين القطاعات والجهات صاحبة المصلحة. ولكي تتمكن الحكومات من ممارسة هذا الدور، يلزم تعزيز قدرة الجهات الوطنية على صياغة السياسات وتنفيذها وعلى بلورة الأولويات والالتزامات المتفق عليها في صورة إجراءات عملية.

وتنص وثيقة مافيكيانو نيروبي على أنه ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يولي اهتماماً خاصاً ”لبناء القدرات الإنتاجية اللازمة لإحداث تحول في الاقتصادات“، بينما أوصي في الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية بأن يواصل المؤتمر مساعدة أقل البلدان نمواً في تعزيز المؤسسات وفي تطبيق سياسات ملائمة لدعم تحسين القدرات الإنتاجية وتهيئة البيئة المواتية لذلك.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تحسين قدرة المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الوطنيين في مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا على صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات كلية ومتسقة لبناء واستغلال وصون القدرات الإنتاجية اللازمة لإحداث التحول الاقتصادي الهيكلي المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام كل بلد من البلدان المستفيدة بتنفيذ ما لا يقل عن توصية واحدة أو إجراء واحد ذي أولوية من التوصيات أو الإجراءات المستمدة من الأطر التشغيلية القطرية التي تتعلق بكيفية بناء القدرات الإنتاجية وتعزيزها.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٢٨,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٩٥,٥
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٤	سفر الموظفين	١٥٧,٥
المواد التقنية (عدد المواد)	١٠	الخدمات التعاقدية	٢٠,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٥٤,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	١٢٥,٠
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٥٨٠,٠**

واو - إيجاد حوافز استثمارية لإنتاج المضادات الحيوية الأساسية على الصعيد المحلي في شرق أفريقيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الصحة العالمية	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٣-٨، و ٣ -ب و ٣-د
(٥٠٠ ٠٠٠ دولار)	

الهدف

الهدف، الذي يساهم هذا المشروع في تحقيقه، هو وضع سياسات استثمارية تحفيزية، تشمل المشتريات الدوائية الإقليمية، في منطقة جماعة شرق أفريقيا وبلدان مختارة في شرق أفريقيا من أجل ضمان توافر المضادات الحيوية الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

تتردد الصناعة الصيدلانية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الاستثمار في استحداث علاجات جديدة بالمضادات الحيوية وفي مواصلة إنتاج المضادات الحيوية الحالية، لأسباب منها أن المضادات الحيوية لا تشكل سوقا جذابة. ويتعلق ذلك جزئيا بأن هذه الصناعة، في ظل النظم الاستثمارية الحالية، من المفترض أن تسترد تكاليف استثماراتها من خلال مبيعات المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، ولأن عملية

اســـتحداث المضـــادات الحيوية محفوفة بالتحديات العلمية ومرتفعة التكلفة، يميل المنتجون في معظم البلدان الأفريقية إلى التركيز على مجموعة محدودة من المنتجات، بينما يهملون منتجات أخرى تشتد الحاجة إليها. ونتيجةً لذلك، تكتسب أجساد المرضى مقاومة لمضادات الميكروبات التي تحتوي عليها المنتجات التي يكون المعروض منها فائضـا، أما المنتجات التي يكون المعروض منها ناقصـا فلا تكون متاحة لعلاج أشـكال العدوى الرئيسية، مما يشكل تهديدا خطيرا لأنظمة الصحة العامة ويحول العمليات الجراحية الروتينية إلى مغامرات تهدد الحياة.

ولقد أكدت العديد من المبادرات المتعددة الأطراف أهمية إنشـاء نظم اسـتثمارية مبتكرة تحفز على اسـتحداث مضـادات حيوية جديدة. ورغم أن التقارير المختلفة قد اقترحت مجموعة من الأساليب الجديدة، فقد نوقشت هذه الأساليب ونفذت في البلدان المتقدمة النمو بشكل يكاد يكون حصريا. وقد ظهر وعي متزايد في البلدان النامية (مثل بلدان جماعة شرق أفريقيا والدول الشريكة لها) إزاء التهديد الذي تفرضه مقاومة مضادات الميكروبات، ووضع بعض البلدان خطط عمل وطنية بشأنها. ومع ذلك، فهذه الخطط لا تعالج الحاجة إلى إيجاد نظم اسـتثمارية مبتكرة للأدوية المبتكرة أو المضـادات الحيوية الموجودة حاليا. وسـيسـتفيد المشـروع من تزايد الوعي بمقاومة مضـادات الميكروبات في معالجة منظوره الاستثماري على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك فيما يتعلق بالمشتريات الدوائية الإقليمية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسـهم المنجزات المسـتهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تحسـين قدرة صـانعي السـياسـات الإقليميين والوطنيين على وضـع حوافز تشـجع صـناعة الأدوية المحلية على الاسـتثمار في إنتاج المضـادات الحيوية الأسـاسـية، مع مراعاة الحاجة إلى تعديل نظام الحوافز الحالي الذي يقوم على حجم المبيعات.

وستشـمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام كل بلد من البلدان المشاركة بتنقيح أو وضـع سياسـة استثمارية محددة في مجال المضادات الحيوية أو قيامه على أقل تقدير بإطلاق خطة عمل وطنية بشأن الاستثمار في مقاومة مضادات الميكروبات.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٢٥,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٠٩,٦
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٢٤	سفر الموظفين	١٠٠,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١١	الخدمات التعاقدية	٨٨,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٣٥,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	١٤٢,٤
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٥٠٠,٠**

زاي - تشجيع التجارة الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٥٦٧ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٥-أ و ٨-أ و ٨-٢ و ١٢-١ و ١٢-٨ و ١٧-١١ و ١٧-١٢

الهدف

الهدف، الذي يساهم هذا المشروع في تحقيقه، هو تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية على إدماج تشجيع التجارة الخضراء في استراتيجياتها للتنمية المستدامة، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

أُقرّ في خطة عام ٢٠٣٠ بأن التجارة الدولية تشكل ''محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة''. غير أن النمو التجاري وحده لا يفضي إلى التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية. ولكي يؤدي النمو التجاري إلى تحسين قدرة البلد الأساسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستحتاج البلدان إلى أطر سياساتية مبتكرة تزيد من روابط التآزر بين تشجيع التجارة وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وأشد من تحتاج إلى هذه الأطر السياساتية المبتكرة هي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها البلدان الأعضاء في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية. فالبلدان الأعضاء في المجموعة، التي تشمل بلدين من أقل البلدان نمواً، تعتمد بقوة على التجارة ولكنها تعاني من ارتفاع شديد في تكاليف التجارة واختلال في تركيز الصادرات بسبب بُعدها وصغر حجمها. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الخصائص تجعلها أكثر عرضة للمخاطر البيئية والأضرار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ. واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية في البلدان الأعضاء في المجموعة تشير كلها إلى أهمية النمو الاقتصادي الأخضر، لكنها لم تسفر بعد عن أطر سياسات تعزز تشجيع الصادرات الخضراء الذي يسهم بدوره إسهاما مباشرا في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، اختُتم التفاوض على اتفاق التجارة الإقليمية المعروف باسم الاتفاق المعزز لمنطقة المحيط الهادئ بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية بين ١٤ من البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ. ووقّع ١١ بلدا على الاتفاق حتى الآن. وفيما يتعلق بالتجارة

الدولية، تواجه أهم صادرات مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، مثل جوز الهند والسكر والكاكاو والسمك، طلبا متزايدا على تلبية معايير متعلقة بالاستدامة أو العضوية. ولم يستوف أعضاء المجموعة حتى الآن هذا الطلب الدولي، الذي يمكن أن يتيح فرصا لنمو الصادرات ورفع مستواها.

ومن هذا المنطلق وبناءً على طلب الحصول على الدعم المقدم من أمانة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، سيدعم المشروع أعضاء المجموعة في تحديد الروابط التآزرية بين تشجيع التجارة الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة. وسيهدف المشروع أيضا إلى إيجاد إطار تعاوني إقليمي معزز يوجه العمل الوطني في اتجاه تحقيق فوائد إقليمية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تحسين قدرة حكومات البلدان الأعضاء في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية على إدماج تشجيع التجارة الخضراء في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة وإيجاد شراكة إقليمية معززة بشأن تشجيع التجارة الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام حكومات البلدان الأعضاء في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية باعتماد مصفوفة وطنية للروابط بين التجارة الخضراء والتنمية المستدامة والقيام، على المستوى الإقليمي، باعتماد خطة عمل وإطار تنسيق إقليمي لتنفيذ الخطة.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		الاستشاريون والخبراء	٢٤٦,٩
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	١٧٥,١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٦	الخدمات التعاقدية	٣٧,٤
المواد التقنية (عدد المواد)	١٥	مصروفات التشغيل العامة	٥١,١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		المنح والمساهمات	٥٦,٥
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		**المجموع**	**٥٦٧,٠**
التشاور والمشورة والدعوة			

حاء - تحقيق تنمية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على امتصاص الصدمات ومستدامة في المناطق الحضرية التي تستضيف اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع موئل الأمم المتحدة وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (٥٥٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٥ و ٣-٩ و ٦-٤ و ٧-٣ و ١٠-٧ و ١١-٦ و ١١-أ و ١١-ب و ١٢-٢ و ١٢-٥ و ١٣-١ إلى ١٣-٣ و ١٥-٩ و ١٥-أ و ١٧-٩

الهدف

الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، هو تعزيز قدرة السلطات المحلية والوطنية على السعي لتحقيق تنمية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على امتصاص الصدمات ومستدامة في المناطق الحضرية التي تستضيف اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

لا يزال النزاع في الجمهورية العربية السورية يولد أكبر عدد من النازحين قسراً في العالم، حيث نزح أكثر من ١٣ مليون سوري داخل البلد أو إلى بلدان أخرى. وقد تحملت البلدان المتاخمة، مثل الأردن ولبنان وتركيا، عبئا غير متناسب باستضافة اللاجئين السوريين، حيث تستضيف هذه البلدان وحدها أكثر من ٥,٦ ملايين سوري. وفيما سبق، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن قرب مع شركاء الأمم المتحدة في الأردن ولبنان وتركيا على إدماج العناصر البيئية في جهود الاستجابة. وتعيش الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية. لذلك، فلا بد للحكومات والمؤسسات على جميع المستويات من تكييف استجابتها وفقا لذلك.

وتعترف أفرقة الأمم المتحدة القطرية الآن بالحاجة إلى توجيه الأدوار والأنشطة في اتجاه تلبية المعايير الإنمائية، بالإضافة إلى الجانب الإنساني. ويتطلب ذلك إعادة ترتيب الأولويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المدى الأطول من خلال زيادة التعاون مع المؤسسات الحكومية. ويجب أن يكون العمل المتكامل المتعلق بالاحتياجات البيئية والإنمائية متجذرا في سبل العيش المستدامة، التي تشكل الأساس لتحقيق الأمن البشري والحد من الفقر. ويجب أن تدعم التدخلات المستدامة النظم المؤسسية القائمة وأن تراعي احتياجات المجتمع بأكمله، بما يشمل السكان المستضيفين للاجئين.

ولقد التزمت الدول الأعضاء، من خلال إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، بحماية البيئة في المناطق المتأثرة بالنزوح. ويبرز كل من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين اللذين تم التفاوض بشأنهما مؤخراً الحاجة إلى معالجة الأبعاد البيئية للنزوح. ومع استمرار الأزمة في الجمهورية العربية السورية، يصبح سد الفجوة بين التنمية والعمل الإنساني أكثر إلحاحا.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز قدرة العناصر الفاعلة الحكومية في الأردن ولبنان وتركيا على تفعيل الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المناطق الحضرية التي تستضيف اللاجئين السوريين. ومن شأن تحسين القدرات أن يساعد على تغيير النهج الحالية المجزأة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الاستدامة والأهداف البيئية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام المؤسسات في البلدان المستهدفة بإقرار استراتيجية أو خطة عمل أو سياسة سعيا لتحقيق أهداف الاستدامة والأهداف البيئية في سياق النزوح إلى المناطق الحضرية، وتدريب الموظفين على تفعيلها.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٣٢,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٣٤,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٤	سفر الموظفين	٥٠,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١٣	الخدمات التعاقدية	١٣٥,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٣٨,٥
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	١٦٠,٥
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٥٥٠,٠**

طاء – الاستثمار في سياسات المشي وركوب الدراجات في المدن الأفريقية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع موئل الأمم المتحدة، وبالتعاون مع اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (٠٠٠ ٥٥٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة: ١، ٣، ١٠، ١١، ١٣

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، هو تحسين وتعزيز قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا على المستويات الإقليمية والمحلية والوطنية لتصميم وتنفيذ السياسات بشكل أفضل، ولاتخاذ قرارات استثمارية تعطي الأولوية لاحتياجات المشاة وراكبي الدراجات، لا سيما من أوساط الفئات الضعيفة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

يؤدي التنقل دورا حيويا في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، لكونه يربط بين الناس والسلع والأماكن. لكن نظم النقل سيئة التخطيط تكون لها عواقب وخيمة وسلبية في جميع أنحاء العالم. فالنقل يولد ما يقرب من ربع جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو أسرع الغازات المساهمة في ظاهرة الدفيئة نمواً.

ولحسن الحظ، يشهد العالم تحولا في نموذج التنقل في الوقت الذي تواجه فيه المدن نموا سكانيا هائلا وتوسعا تحضريا سريعا وزيادة في استخدام المركبات، مع إدراك قادة المدن أنهم بحاجة إلى تصميم المدن وحلول التنقل حول احتياجات الناس وليس السيارات. وهناك حاجة إلى نموذج جديد مرتبط بالتنمية التي تقوم على الاستخدام المكثف والمتراص والمختلط للأراضي، والتي تعطي الأولوية لوصول السكان إلى الأماكن ولحصولهم على الفرص. وفي العديد من البلدان الإفريقية، يستخدم معظم المواطنين المشي والدراجات كوسيلة يومية لتنقلهم، وغالبًا ما يكون ذلك بحكم الضرورة. وهم يخاطرون بحياتهم كل يوم عند القيام بذلك بسبب قلة الاستثمار في البنى التحتية الآمنة وتزايد تلوث الهواء. وتفتقر معظم البلدان في أفريقيا إلى أي سياسات وطنية بشأن وسائل النقل من غير المركبات بمحركات تقليدية وتدابير الاستثمار/التمويل المنهجية التي تعطي الأولية لاحتياجات المشاة وراكبي الدراجات.

ويحدد إطار عمل منتدى النقل المستدام في إفريقيا بشكل صريح وضع سياسة لوسائل النقل من غير المركبات بمحركات تقليدية كأحد مجالات العمل الثلاثة عشر ذات الأولوية. كما طلبت عدة بلدان أفريقية الدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال وسائل النقل من غير المركبات بمحركات تقليدية في إطار برنامج ''تشارك الطريق''، في حين بدأ العمل بالفعل لوضع سياسات وطنية لوسائل النقل من غير المركبات بمحركات تقليدية. وسيبني المشروع على العمل الجاري بالفعل وسيساعد على ترجمة السياسات إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين في بلدان أفريقية مختارة على وضع وتعديل السياسات بما يتيح إعطاء الأولوية لوسائل النقل من غير المركبات بمحركات تقليدية بشكل منتظم على الصعيد الوطني وعلى صعيد المدن، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الفئات الضعيفة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام كل من البلدان المشاركة باستعراض أو إعداد واعتماد سياسة واحدة على الأقل أو وثيقة تعادلها تعطي الأولوية للاستثمار في وسائل النقل من غير المركبات بمحركات تقليدية.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٢٧,٥
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	٧٠,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٨	سفر الموظفين	٤٢,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١٠	الخدمات التعاقدية	٤٠٠,٥
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	١٠,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		**المجموع**	**٥٥٠,٠**
التشاور والمشورة والدعوة			

ياء - تعميم مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في أطر السياسات والبرامج الحضرية في جنوب آسيا

موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٥٥٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٣-٩، ٦-١ إلى ٦-٤، ٦-ب، ١١-١ إلى ١١-٣، ١١-٥، ١١-٧، ١١-ب، ١٣-١، ١٣-٣، ١٣-ب، ١٦-١٧

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز مساعي الحكومات الوطنية والمؤسسات الحضرية المحلية لتركيز مبدأ ''عدم ترك أي أحد خلف الركب'' (الإدماج والإعاقة والسلامة) في صميم السياسات الوطنية وتيسير التوطين القائم على الأدلة للسياسات الوطنية والهدفين ٦ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

ستكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ في طليعة ديناميات التحضر العالمية في القرن المقبل، مع سعي سكان المناطق الحضرية في هذه المنطقة، البالغ عددهم ٢,١ بليون نسمة، وراء آفاق اجتماعية واقتصادية أفضل. وفي حين أحرزت المنطقة تقدماً ملحوظاً على مدى العقد الماضي في الحد من الفقر وتحسين المداخيل وتقليص الفجوات في الوصول إلى المرافق الأساسية، لا تزال التحديات قائمة. فالمنطقة تتميز بعائد ديمغرافي يشمل ٦٠ في المائة من الشباب الحضري العالمي، إلى جانب شيخوخة السكان التي تضاعفت منذ عام ١٩٩٥. ويعيش أكثر من ٥٠ في المائة من سكان الأحياء الفقيرة في العالم في هذه المنطقة، ولا يستفيد ٤٨٠ مليون شخص من خدمات الصرف الصحي، ولا يحصل أكثر من ٥٠ مليون شخص على مياه الشرب. وفي بلدان جنوب آسيا، تظل هشاشة الأشخاص ذوي الإعاقة هي الأخرى مجالاً ناقص التمثيل في خطة التنمية. وحتى الآن، لا تزال نظم الحماية الاجتماعية تفتقر إلى الاستباقية في تلبية احتياجات أكثر من ٦٩٠ مليون شخص يعانون من الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتؤدي الضغوط الناجمة عن التفاوتات المؤسسية والهيكلية والمكانية إلى دفع الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة والفقيرة في هذه البلدان نحو دوامة صعبة من الاستبعاد المحتمل فيما بين الأجيال.

وتسعى بلدان منطقة جنوب آسيا جاهدة للتركيز على الإعاقة في سياق خطة التنمية الحضرية والهدفين ١١ (المدن المستدامة) و ٦ (المياه النقية والصرف الصحي) من أهداف التنمية المستدامة، باتباع مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب والخطة الحضرية الجديدة. ويدعم المشروع المقترح التحضر المستدام في جنوب آسيا من خلال النهوض بمدن شاملة للجميع وآمنة، تيسر بقدر أكبر وصول ذوي الإعاقة ولا تترك أي أحد خلف الركب، عن طريق دعم وضع السياسات الحضرية والتخطيط الحضري المبتكرين والمتكاملين والقائمين على الأدلة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرات البلدان المستهدفة على دمج مفاهيم الشمول والسلامة والقدرة على الوصول لذوي الإعاقة في السياسات الحضرية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تعميم البلدان المستهدفة لمفهوم عدم ترك أي أحد خلف الركب في سياساتها أو أطرها الحضرية الوطنية، مع التركيز على الشمول والسلامة والقدرة على الوصول لذوي الإعاقة. ومن خلال تبني هذه السياسات، سيتخذ مخططو المدن خطوات مهمة نحو تحقيق الهدفين ٦ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة. والأهم من ذلك، سيتم توسيع الحق في المشاركة في الحياة الحضرية، مع ما ينطوي عليه ذلك من فرص اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، ليشمل تنوع السكان الحضريين، وبخاصة الفئات السكانية الفرعية التي غالباً ما تتعرض للتهميش في عمليات وضع السياسات الحضرية والتخطيط الحضري.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٣٠,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	٢٣٨,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٤٤	سفر الموظفين	٨٤,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٢٥	الخدمات التعاقدية	٣٠,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٢٠,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	١٤٨,٠
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٥٥٠,٠**
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

كاف - الإحصاءات والبيانات اللازمة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٩٠٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف وغايات التنمية المستدامة التالية: ١٦-٤

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا المشروع في تحقيقه، في تحسين القدرات الإحصائية في بلدان مختارة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لقياس التدفقات المالية غير المشروعة والاستفادة من هذه المقاييس لوضع سياسات محددة الهدف.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

تشكل الأنشطة الإجرامية والممارسات غير المشروعة المتعلقة بالضرائب، التي تنشأ عنها التدفقات المالية غير المشروعة أو ترتبط بها، تحديا رئيسيا للتنمية المستدامة للمجتمعات السلمية في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية. وغالبًا ما تُنقل عائدات الأنشطة الإجرامية بين البلدان لغسلها واستخدامها وإعادة استثمارها في المزيد من الأنشطة غير المشروعة. وقد تسفر الممارسات التجارية من قبيل التلاعب بالتسعير التجاري، أو التعسف في التسعير التحويلي أو التلاعب بفواتير السلع والخدمات، أيضًا عن تدفقات مالية غير مشروعة.

وعلى الرغم من خطورة المشكلة، ظل رصد التدفقات المالية غير المشروعة محدوداً بسبب الافتقار إلى منهجية إحصائية موحدة لقياسها. ويجري حالياً اختبار نهج منهجية في بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا في إطار مشاريع أخرى لحساب التنمية، ينفذها كل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ولقد اتخذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والأونكتاد، بوصفهما الوكالتين الراعيتين للمؤشر ١٦-٤-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إجراءات لتطوير منهجية إحصائية عالمية وشاملة لقياس القيمة النقدية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة. ويهدف المشروع إلى تعزيز الوعي والفهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن هذه المنهجيات الإحصائية الجديدة المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرات السلطات الوطنية في البلدان المستفيدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على إنجاز إحصاءات عن التدفقات المالية غير المشروعة على أساس منتظم من خلال اتباع منهجية موحدة، وكذلك تعزيز فهم واستخدام المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني لهذه الإحصاءات، إلى جانب ما يتعلق بالتكاليف الاجتماعية للتدفقات المالية غير المشروعة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إنجاز البلدان المشاركة لإحصاءات متعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، واتخاذها ترتيبات تشغيلية ومنهجية لجمع البيانات الشاملة والدقيقة بصورة منتظمة من أجل حساب المؤشر ١٦-٤-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		الاستشاريون والخبراء	٤٤٤,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	٩٠,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٢٩	الخدمات التعاقدية	١١٣,١
المواد التقنية (عدد المواد)	١٠	مصروفات التشغيل العامة	١٨,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		المنح والمساهمات	٢٣٤,٩
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		**المجموع**	**٩٠٠,٠**
التشاور والمشورة والدعوة			

لام - إحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية (٩٠٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨-٨، ١٠-٧، ١٠-ج، ١٦-٢، ١٧-١٨

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز قدرات مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة، وتعزيز الاعتراف بالمهارات اللازمة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق العالمي.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

يحتاج النقاش المتعلق بالسياسات العامة بشأن الهجرة من إفريقيا وإليها وداخلها إلى الاستناد إلى الأدلة. ويغذي الصورة النمطية السلبية والتصورات الخاطئة بشأن الهجرة داخل أفريقيا ومنها جزئيًا عدمُ وجود بيانات ومعلومات موثوقة عن مستويات واتجاهات الهجرة، والدوافع المحلية والوطنية والدولية للهجرة، وأثر الهجرة وأوصاف المهاجرين. فعلى سبيل المثال، تمثل الهجرة غير المصرح بها إلى أوروبا نسبة ضئيلة من إجمالي حركة الهجرة الأفريقية داخل القارة ومنها. ومع ذلك، ففي المناقشات بشأن سياسات الهجرة، هناك إهمال نسبي للهجرة القانونية والهجرة فيما بين البلدان الأفريقية، إذ تمثلان حوالي ٩٠ في المائة و ٧٠ في المائة من تدفقات الهجرة الأفريقية، على التوالي.

ويكتسب مفهوم قابلية نقل المهارات نفس القدر من الأهمية في مناقشات السياسات التي جرت مؤخراً. فهناك حاجة إلى الاعتراف المتبادل بمهارات ومؤهلات العمال المهاجرين الأفارقة لتعزيز قدراتهم على الوصول إلى وظائف ذات أجور أفضل وعلى التكيف مع أسواق العمل المتغيرة في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد وعند العودة.

ولقد وردت في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دعوات إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية لدعم الدول الأعضاء في استعراض الاتفاق ومتابعته وتنفيذه. وسيستند المشروع المقترح إلى العمل الذي تم خلال المشاورات الإقليمية في أفريقيا بشأن الاتفاق بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية على ”جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة“ (الهدف ١ من الاتفاق) وعلى ”تيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات“ (الهدف ١٨). وسيستند المشروع أيضًا إلى المبادرات القائمة مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرات البلدان المستهدفة في جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة والعمل من أجل تحسين صياغة السياسات المتعلقة بالهجرة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، وضع البلدان المستهدفة لخطط عمل وطنية بشأن جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة واستراتيجيات مناسبة لتعزيز قابلية نقل المهارات، بناءً على استعراض اتفاقيات تنقل اليد العاملة وغيرها من الأطر المؤسسية والقانونية.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٥٤,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	٣١٣,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٤٤	سفر الموظفين	١٣٠,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٣١	الخدمات التعاقدية	٣١,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٧,٠

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية	*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية	المنح والمساهمات ٣٦٥,٠
التشاور والمشورة والدعوة	**المجموع ٩٠٠,٠**
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

ميم - وضع سياسات تصنيع إقليمية ووطنية قائمة على الموارد الطبيعية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة في الجنوب الأفريقي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٥٥٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٩-١ و ٩-٣

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على تشجيع وتنفيذ سياسات التصنيع القائمة على الموارد الطبيعية والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، على النحو الوارد في الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

تعتمد معظم البلدان في الجنوب الأفريقي على السلع الأساسية، وهي تعيش تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية وغير ذلك من العوامل العالمية. ولقد شهدت أفريقيا، منذ عام ٢٠٠٠، العديد من المستويات المرتفعة والمنخفضة في النمو الاقتصادي، مدفوعة في الغالب بالطلب على السلع الأساسية والأسعار. وقد أصبح من الواضح أن النمو المحدود المعتمد على الموارد الطبيعية لم يعد مستدامًا. ومع ذلك، لم تفلح القارة في تنفيذ خطة تصنيعية في هذا المجال.

وتعمل أفريقيا حاليًا بحماس أكبر على إعادة النظر في هدفها المتعلق بالتصنيع. وتمشيا مع الجهود المبذولة على الصعيدين القاري والإقليمي، أعطت عدة بلدان في الجنوب الأفريقي الأولوية للأطر الصناعية الوطنية وعملت على وضعها. بيد أن هذه الأطر تختلف اختلافًا كبيرًا عن الأطر القارية، كما أن معظم بلدان الجنوب الأفريقي قد أظهرت أيضًا قدرة محدودة على التنفيذ الفعال لهذه الأطر.

هناك جهود تكامل إقليمية جارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة للهيئة الثلاثية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي يعتبر التصنيع ركيزة أساسية لها. وسيبني المشروع على هذا الزخم من خلال دعم دول أعضاء مختارة في معالجة الفجوات القائمة بين أطر التصنيع الوطنية والإقليمية وفي تطوير قدراتها على التنفيذ الفعال.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرات بلدان المشروع على وضع أو إعادة مواءمة سياسات واستراتيجيات التصنيع الوطنية الخاصة بها مع أطر السياسات الإقليمية المعنية بالتصنيع.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام بلدان المشروع بوضع و/أو إعادة مواءمة سياساتها أو استراتيجياتها الوطنية للتصنيع، أو شروعها في القيام بهذه العملية.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		الاستشاريون والخبراء	١٣٠,٨
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	١٤٨,٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٨	مصروفات التشغيل العامة	١٣,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	المنح والمساهمات	٢٥٨,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		**المجموع**	**٥٥٠,٠**
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			

نون - تعزيز سياسات الابتكار في بلدان وسط آسيا غير الساحلية دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٤٧٥ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨-٢، ٨-٣، ٩-٤، ٩-٥، ٩-ب، ١٢-أ، ١٧-٦ إلى ١٧-٨

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان وسط آسيا غير الساحلية لتسخير الابتكار باعتباره محركا للنمو المستدام والتكامل الإقليمي.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

تتطلب جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبًا، والعديد من الغايات التي تتضمنها، اعتماد نُهج ابتكارية لتحقيق تلك الأهداف. بيد أن هناك عدة عوامل تعيق تحقيقها: فنظم الابتكار لا تعمل بشكل سليم، والقدرة الاستيعابية للشركات ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات المعمول بها لمعالجة هذه المسائل غالبًا ما تكون غير فعالة وذات توجه وطني وغير محددة الأهداف بدقة. وفي الأجل المتوسط إلى الطويل، سيكون الابتكار، الذي يشمل في تعريفه الفضفاض المنتجات والخدمات وطرائق الإنتاج الجديدة التي تصل إلى السوق، أحد المحركات المهمة للتنمية الاقتصادية. كما أن الابتكار أمر بالغ الأهمية في إيجاد طرائق جديدة وأفضل لاستخدام الموارد بحكمة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومكافحة النفايات والتلوث، مع ضمان نمو فرص العمل وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الازدهار.

وتواجه بلدان وسط آسيا مجموعة من الفرص والتحديات المشتركة في تسخير قوة الابتكار لأغراض التنمية المستدامة. وهناك حاجة لتهيئة بيئات مواتية، من كفاءة العمل القضائي إلى تكييف التدريب المهني والتعليم والتدريب العاليين بشكل أوثق مع احتياجات القطاع الخاص. وهذا ضروري بشكل خاص في بلدان المنطقة التي لها تاريخ طويل من المركزية والتي غالباً ما تربطها فقط شراكات ناشئة مع القطاع الخاص.

ويجب على البلدان غير الساحلية في وسط آسيا تنويع اقتصاداتها حتى يكون لديها قطاعات وأنشطة مبتكرة وذات قيمة مضافة أعلى، من أجل كفالة القدرة التنافسية الدولية وإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل. وقد طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا المساعدة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع استراتيجية للابتكار لأغراض التنمية المستدامة. وسيستفيد المشروع من هذا الزخم لتعزيز قدرات بلدان البرنامج الخاص على التعاون في وضع السياسة الاقتصادية وسياسة الابتكار.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرات بلدان برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا على تسخير الابتكار كمحرك للنمو المستدام والتكامل الإقليمي في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وأن يتوج ذلك بمبادرات وطنية ومشتركة بين بلدان البرنامج الخاص لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد خطة عمل لوضع استراتيجية تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا والتنفيذ المبكر للمبادرات المدرجة في خطة العمل هذه خلال المرحلة النهائية من المشروع.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٢٥,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	٢٠٨,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٢٠	سفر الموظفين	٨٨,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١٣	مصروفات التشغيل العامة	٤٠,٠
		المنح والمساهمات	١١٤,٠
		المجموع	**٤٧٥,٠**

سين - إنشاء مدن ذكية مستدامة تنفيذا للخطة الحضرية الجديدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة (٤٧٥ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٣-٦، ٣-٩، ٦-١ إلى ٦-٥، ١١-١ إلى ١١-٣، ١١-٥ إلى ١١-٧، ١١-أ إلى ١١-ج، ١٣-١ إلى ١٣-٣

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمحلية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تنفيذ سياسات ونهج متسقة لأغراض التنمية الحضرية الذكية المستدامة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

بلغ معدل التحضر مستوى مرتفعاً في أجزاء كثيرة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة. ويمثل التحضر تحديًا من حيث استنفاد الموارد، مثل الأراضي والمياه النقية والهواء النقي والمخاطر التي تهدد التنمية المستدامة. وتشمل التحديات أيضا

ما يلي: التركز الحضري والتكتل في المدن الكبرى؛ والشيخوخة؛ وزيادة أوجه عدم المساواة؛ والافتقار إلى السكن والنقل والطاقة وإمدادات المياه والخدمات العامة؛ والمشاركة العامة في صنع القرارات؛ وزيادة مواطن الضعف إزاء المخاطر البيئية ومخاطر الكوارث. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تصبح المدن جيدة التخطيط والتسيير بشكل متزايد محركات لتوفير حلول التنمية الحضرية المستدامة لمواجهة هذه التحديات المختلفة.

وخلال العقد الماضي، خضعت الحوكمة الحضرية للامركزية، مما أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي تضطلع به الحكومات المحلية. غير أن قدرات تلك السلطات المحلية كانت ضعيفة في الغالب. وفي الوقت نفسه، يتزايد استخدام الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية والإدماج الإلكتروني، بفعل توافر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، مما يوفر فرصًا جديدة للمدن الذكية المستدامة. وتحتاج الحكومات الوطنية والمحلية إلى مهارات جديدة وقدرات إضافية لاستخدام هذه التقنيات الجديدة وبناء مدن ذكية مستدامة.

ولقد شكل اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في عام ٢٠١٦ والاتفاقات الدولية الرئيسية الأخرى إطاراً شاملاً للسياسات العامة لمواجهة تحديات التوسع الحضري من خلال تعزيز التنمية الحضرية الذكية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي، على أساس التعاون الشامل لعدة قطاعات وإشراك جميع أصحاب المصلحة. وشكلت كذلك مؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المدن الذكية المستدامة، إلى جانب المبادئ التوجيهية لتوصيفات المدن الذكية المستدامة، منهجية سليمة لتنفيذ السياسات الحضرية المستدامة على المستوى المحلي.

وإزاء هذه الخلفية، فإن المشروع يستجيب للحاجة إلى تحسين قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين في بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع وتنفيذ سياسات حضرية مستدامة من خلال التنسيق الرأسي والأفقي بين مختلف الوكالات الحكومية وبمشاركة سكان المدن أنفسهم.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للحكومات المحلية في وضع وتنفيذ المشاريع والبرامج الحضرية المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إعداد كل مدينة مستهدفة لمشاريع ملموسة أو مقترحات استثمارية بشأن التنمية الحضرية المستدامة، مع اعتماد الحكومات المحلية والوطنية لتلك المشاريع أو المقترحات.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٢٥,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٤٧,٥
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٣	سفر الموظفين	٩٢,٥
المواد التقنية (عدد المواد)	١٢	الخدمات التعاقدية	١٨,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٦٢,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	١٣٠,٠
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية		**المجموع**	**٤٧٥,٠**

عين – التعاون الأقاليمي من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وموئل الأمم المتحدة (٥٠٠ ٠٠٠ ١ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١١-١ إلى ١١-٥ و ١١-٧ و ١١- أ إلى ١١-ج

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تحسين قدرة مجموعة مختارة من البلدان والمدن على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمسائل الحضرية ورصدها والإبلاغ عنها، مع تعزيز التعاون وتبادل المعارف على الصعيد الأقاليمي.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

تقع المدن في قلب النمو الاقتصادي وهي مراكز للابتكار والتغيير. فهي تؤوي المؤسسات السياسية الضرورية للإتيان بالتغييرات اللازمة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. ولما كان أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم يقيمون في المناطق الحضرية، فإن المدن تحتل مكانة محورية فيما يتعلق بتحقيق التغيير الهيكلي اللازم للانتقال من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة السائدة في نماذج التنمية الحالية إلى شكل من أشكال التنمية أكثر استدامة. وللمدن، إذا أُحسنت إدارتها، قدرة حفازة ضخمة لتيسير إنشاء آليات لإعادة التوزيع، ومراقبة الآثار الخارجية الإيجابية والسلبية، وكفالة المساواة في الحصول على الفوائد والفرص، وبالتالي الحد من أوجه عدم المساواة.

بيد أن إمكانات المدن قد تُفقد بسهولة إذا لم توجد آليات كلية متكاملة وشاملة لعدة قطاعات للتخطيط واتخاذ القرارات ونظم ذات كفاءة وفعالية للرصد والتقييم على جميع المستويات. ويتوقف مدى إمكانية تسخير الإمكانات الحضرية كثيرا على قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على وضع استراتيجيات تشمل مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين وتعمل على مستويات ونطاقات تدخل مختلفة. ولا بد من التكامل الأفقي والرأسي على السواء داخل البلدان لتعزيز اتساق السياسات بين مختلف القطاعات ومستويات الحكم، وكذلك للتنسيق وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات داخل المناطق وفيما بينها.

ويقتضي اعتماد الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠ أن تبذل البلدان جهودا متضافرة لإعادة التفكير في طريقة اضطلاعها بالتخطيط الحضري ولتعزيز هذه الطريقة. وبسبب نهج التجزئة المتبع تقليديا في التنمية الحضرية، يوجد نقص في التجميع المركزي للمعلومات وآليات محدودة لتبادل الخبرات بين صانعي القرار. ولقد طلب العديد من الدول الأعضاء في المناطق الخمس (أي أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، ووسط آسيا) المساعدة من الأمانة العامة لدعمها في تعميم الخطة الحضرية الجديدة في آليات تخطيطها الوطنية و/أو المحلية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرة مقرري السياسات وصانعي القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي في مجموعة مختارة من البلدان في جميع المناطق على وضع خطط حضرية متكاملة وسياسات حضرية متماسكة للتنمية الحضرية المستدامة تمشيا مع متطلبات تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ورصدها والإبلاغ عنها وتوطين أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز في تحقيق النتائج.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، أن تكون البلدان المستفيدة قد وضعت سياسات إنمائية مشتركة عبر القطاعات وخطط عمل لتنفيذها.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٦٥,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	٤٦٣,٦
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١١٨	سفر الموظفين	٢٥٠,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١٤	الخدمات التعاقدية	٢٧٠,٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٤٢,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	٤٠٩,٠
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**١٥٠٠,٠**
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

فاء - المؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ والكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٥ و ٢ و ٦ و ٧-٩ و ١١-٥ و ١١- ب و ١٢ و ١٣-١ و ١٣-٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧-٩ و ١٧-١٩

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز القدرات الإحصائية والمؤسسية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على تجميع مؤشرات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث لتحسين اتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

منطقة البحر الكاريبي شديدة التعرض للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، تتضرر الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو مستمر من الظواهر الجوية القصوى والكوارث. وحتى الآن، لم يسفر التركيز العالمي على قياس انبعاثات غازات الدفيئة عن دعم كبير لتحسين قياس مظاهر تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك الأضرار والخسائر، ومؤشرات التخفيف والتكيف التي لا تزال أهم المسائل التي تخص منطقة البحر الكاريبي.

ويعوق بطء وتيرة وضع المنهجيات الإحصائية الجديدة والتحديات المتعلقة بحسن توقيت البيانات ونوعيتها لدى البلدان الكاريبية إنتاجَ المؤشرات ذات الصلة واستخدامها لتوجيه اتخاذ قرارات وإجراءات السياسة العامة الرامية إلى التصدي لتغير المناخ والحد من قابلية التضرر وبناء القدرة على الصمود.

وعن طريق المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، طلبت الدول الأعضاء الكاريبية مرارا وتكرارا إلى اللجنة الاقتصادية أن توفر بناء القدرات على جمع البيانات وإعداد مؤشرات تغير المناخ والكوارث. وترمي هذه الجهود إلى تعزيز قدرة مقرري السياسات على استخدام هذه المؤشرات

لزيادة فعالية الإجراءات المتخذة لمواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، والإسهام بذلك في اتساق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سنداي والاتفاقات الدولية الأخرى ورصدها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرات الجهات الوطنية المعنية بالتصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على إعداد المؤشرات ذات الصلة المتفق عليها دوليا بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإحصاءاتها الأساسية والحفاظ عليها وتعميمها واستخدامها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، أن تكون معظم البلدان المستهدفة قد حددت أو أعدَّت مؤشرات عن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث لوضع سياسات قائمة على أدلة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٣٢,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	٢٣٨,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٣٢	سفر الموظفين	٩٦,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	الخدمات التعاقدية	٦٠,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٦,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	١٦٨,٠
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٦٠٠,٠**
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

صاد - الاستفادة من مساهمة الهجرة بين بلدان المنطقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (٦٢٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف وغايات التنمية المستدامة التالية: ٣-ج و ٤-ب و ٥-٢ و ٨-٧ و ٨-٨ و ١٠-٧ و ١٠-ج و ١٦-٢ و ١٦-٩

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الاستفادة الكاملة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة بين بلدان المنطقة ومساهماتها في التنمية المستدامة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

تمرُّ بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بفترة من الهجرة الدولية المكثفة، مع تدفق المهاجرين خارج المنطقة وداخلها على حد سواء، بمن فيهم المهاجرون العائدون. ورغم أن المهاجرين يمكن أن يسهموا إسهاما كبيرا في التنمية المستدامة، فإن عدم الإدماج الاجتماعي

يقوض إسهاماتهم عموما. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المهاجرين، لا سيما الأطفال والمراهقون والنساء، يواجهون شدائد، مثل التمييز والاستغلال والعنف، تؤدي إلى تزايد الفقر وعدم المساواة.

ويحظى النهوض بالإدماج الاجتماعي للمهاجرين باهتمام كبير في المنطقة من أجل تطوير إمكانات تبادل المهاجرين لأغراض التنمية المستدامة وتحقيق مجتمعات أكثر عدلا ومساواة. وعلى المدى الطويل، يمكن أيضا أن يؤدي وجود مجتمعات أكثر شمولا إلى زيادة معدلات الاستبقاء واتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن الهجرة. ولانتهاز الفرص التي تتيحها الهجرة، لا بد من توليد معارف واسعة بشأن عملية الهجرة في المنطقة للاسترشاد بها على نحو سليم في وضع السياسات وتخطيط التنمية.

وبناء على الالتزامات المحددة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية وفي سياق تزايد التنقل داخل المنطقة، يلبي هذا المشروع الحاجة المتزايدة إلى معارف قائمة على الأدلة بشأن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بعمليات الهجرة لتحسين فهم مقرري السياسات فيما يتعلق بالمساهمات المحتملة للهجرة الدولية في التنمية المستدامة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرة حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة وتنفيذ سياسات عامة وخطط تنمية تأخذ في الاعتبار ما تتيحه الهجرة بين بلدان المنطقة من فرص وما تطرحه من تحديات، تماشيا مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، أن يقوم اثنان من البلدان على الأقل بإدراج فوائد الهجرة بين بلدان المنطقة في خططهما الإنمائية أو صياغة سياسات عامة تأخذ في الاعتبار فوائد هذه الهجرة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٣٢,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٨٩,٥
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٠	سفر الموظفين	١٢٤,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٦	الخدمات التعاقدية	٧٦,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٢٠,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	١٧٨,٥
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٦٢٠,٠**

قاف - تفعيل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي (Global Pulse) في جاكارتا، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واليونيتار (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف وغايات التنمية المستدامة التالية: ١-٥ و ١١-٥ و ١٣-١ إلى ١٣-٣

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز قدرات بلدان مختارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على التخفيف من أثر المخاطر المتصلة بالمناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

في آسيا والمحيط الهادئ، تفوق مخاطر الكوارث القدرة على مواجهة الكوارث. فتغير المناخ يزيد من حدة مخاطر مثل الجفاف والفيضانات وتواترها. كما يلاحظ على نحو متزايد تحولات جغرافية في المخاطر. وتتزامن هذه التحولات مع تجمع أعداد كبيرة من السكان الضعفاء والفقراء أو المهمشين. ويزيد اجتماع عوامل الإجهاد هذه من تفاقم الفقر، ويهدد سبل عيش من لديهم أقل قدر من الوسائل لمواجهة المشكلة، ويثني البلدان عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولبناء قدرة الناس والبلدان على مواجهة هذه المخاطر، يجب أن تحرص الحكومات على ترسيخ استناد الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية إلى الأدلة، لا سيما فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بمخاطر الكوارث وتغير المناخ، إلى جانب المعلومات الاجتماعية الاقتصادية. ويجب أن تكفل الحكومات أيضا اتساق استراتيجيات وسياسات القطاع الإنتاجي والقطاع الاجتماعي على السواء، وألا تزيد أوجه الضعف المتصلة بالكوارث. ولا يمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وزارة واحدة أو قطاع واحد، أو حتى بلد واحد، ويقتضي انخراط الحكومة بأكملها. ولا بد من التعاون الإقليمي أيضا لدعم الجهود الوطنية وتكملتها.

ولقد أولى كل من خطة آسيا الإقليمية لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ أولوية لاتساق سياسات الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود وتغير المناخ من أجل التعاون الإقليمي. وتبين اتجاهات الكوارث في المنطقة أن المخاطر ما زالت تفوق القدرة على مواجهتها.

واستنادا إلى هذه الخطط الإقليمية والجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة والبلدان لوضع الاستراتيجيات الإنمائية على أساس الوعي بالمخاطر، سيزوِّد المشروع البلدان المستفيدة بما يلزم من أدوات ونظم لدعم اتخاذ القرارات لتفعيل اتساق السياسات من خلال تعزيز قدرة شبكة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة الكوارث على توسيع نطاق هذه المبادرة والحفاظ عليها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرات المسؤولين على الصعيد الوطني ومجموعة مختارة من مسؤولي الحكم المحلي في بلدان معينة في آسيا والمحيط الهادئ على تعزيز اتساق السياسات في مجالات التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إدراج وتفعيل المعلومات عن تغير المناخ ومخاطر الكوارث في الخطط الوطنية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، سواء برمتها أو في الخطط الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات بعينها.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٢٥,٨
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٢٠,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٢٨	سفر الموظفين	٩٧,٥
المواد التقنية (عدد المواد)	١٦	الخدمات التعاقدية	٢١١,٠

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية	*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة غير المعدودة	مصروفات التشغيل العامة	٠,٧
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية	المنح والمساهمات	١٤٥,٠
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	**المجموع**	**٦٠٠,٠**

راء - تشجيع التحول إلى نقل البضائع المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع الأونكتاد وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٧-٣ و ٩-١ و ١٣

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز قدرات مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع وتنفيذ السياسات الوطنية لنقل البضائع المستدام.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

تشكل جودة الأداء في قطاع النقل أحد الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. ومن العوامل الحاسمة التي تحدد أداء القطاع نسبة استخدام مختلف الوسائل لنقل الركاب وشحن البضائع. وفي العديد من بلدان العالم، إن لم يكن في معظمها، يطغى النقل البري على وسائل النقل الأخرى، مثل خطوط السكك الحديدية والنقل المائي، التي تتسبب عادة في قدر أقل من العواقب البيئية والاجتماعية السلبية، ويمكن أن تتيح كفاءة أكبر من الناحية الاقتصادية، إذا توافرت الظروف المناسبة.

ولئن كان الانشغال باستدامة نقل البضائع قديم العهد، فإنه يصبح بسرعة مسألة ملحة جدا على الصعيدين الإقليمي والعالمي بسبب تعاظم الآثار السلبية التي يسببها قطاع النقل. وفي آسيا والمحيط الهادئ، يستهلك قطاع النقل من الطاقة مكافئ أكثر من ٤٦٠ مليون طن من النفط سنويا، ويستهلك النقل البري ٨٧ في المائة منها. وعلى نفس المنوال، يتسبب النقل البري في ما يقارب ٨٦ في المائة من ١,٤٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه قطاع النقل سنويا. وفيما يتعلق بالعواقب الاجتماعية، يلقى ٠٠٠ ٧٣٣ شخص في حوادث الطرق في المنطقة سنويا.

وهناك إمكانات كبيرة لتحسين استدامة نقل البضائع في منطقة اللجنة. فما زالت السكك الحديدية والملاحة الداخلية تؤدي دورا مهما في عمليات الشحن في العديد من بلدان المنطقة، ويمكن أن يُتوقع توسع كلتا الوسيلتين في المستقبل القريب، بسبب الزيادة في الاستهلاك المحلي والتجارة بين أوروبا وآسيا. وإضافة إلى ذلك، فإن التحسينات التكنولوجية في الملاحة الداخلية والسكك الحديدية، إذا جرى تعزيزها وتمويلها، من المرجح أن تحسن الأداء الاقتصادي بدرجة كبيرة، ومن ثم القدرة التنافسية لبلدان المنطقة. وسيستفيد المشروع من هذا الزخم، تلبيةً للحاجة الماسة إلى سياسات وطنية وإقليمية مكرسة لصالح نقل البضائع المستدام، عن طريق حشد الدعم السياسي والقدرة التقنية، وتعزيز التعاون الإقليمي.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز السياسات الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تهدف إلى تشجيع التحول إلى نقل البضائع بوسائل أكثر استدامة، وترسيخ التعاون الإقليمي بشأن هذه المسألة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، أن تكون البلدان المستفيدة من المشاريع قد وضعت أو عززت استراتيجياتها الوطنية وإجراءاتها في مجال التعاون الإقليمي لتشجيع نقل البضائع بوسائل أكثر استدامة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		تكاليف الموظفين الأخرى	٤٠,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	١٥٨,٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٦	سفر الموظفين	٦٠,٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٩	الخدمات التعاقدية	٤٩,٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		مصروفات التشغيل العامة	٢٩,٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنح والمساهمات	٢٦٤,٠
التشاور والمشورة والدعوة		**المجموع**	**٦٠٠,٠**

شين - رصد النفقات الاجتماعية: إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٣ و ٢-٦ و ٨ و ١٠-٤ و ١١ و ١٧

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تحسين اتساق السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية من أجل تحسين الإنصاف والكفاءة في النفقات الاجتماعية العامة في بعض البلدان العربية.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

في الوقت الراهن، لا توجد لدى البلدان العربية آلية شاملة لرصد النفقات الاجتماعية العامة وصلاتها باتساق سياسات الاقتصاد الكلي. ففي كثير من الأحيان، يجري الإنفاق الاجتماعي عن طريق سياسات أو برامج استنسابية دون تقييم كافٍ لفوائدها على الفقراء والطبقة الوسطى والاقتصاد عموما. والنفقات الاجتماعية العامة وسيلة تنفيذ مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية الحيوية رصدها بمزيد من التفصيل لتوجيه إصلاحات السياسة العامة من أجل إعادة التوازن بين مختلف أهداف السياسة المالية، مثل تحسين الإنصاف والكفاءة في النفقات الاجتماعية واتساق السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية. كما أن النفقات الاجتماعية المناسبة استثمار اجتماعي يبني رأس المال البشري ويعزز المساواة بين الجنسين ويُحسِّن النمو المستدام والشامل.

ولقد أبرز المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ ضرورة تعزيز قدرة البرلمانات العربية على وضع الميزانيات العامة ورصدها وتنفيذها، وذلك أمر بالغ الأهمية لتحقيق الخطط الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، تلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أيضا طلبات متزايدة من الدول الأعضاء لتعزيز قدرتها على رصد النفقات الاجتماعية وتوجيه السياسات الكلية على نحو أفضل بغية تحقيق أهدافها المنشودة. ويستفيد المشروع من هذا الزخم من خلال دعم الجهود الوطنية في تصميم وتنفيذ إطار رصد النفقات الاجتماعية وأدوات نمذجة الاقتصاد الكلي، مع مراعاة أولويات التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والشواغل المالية الكلية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرات مقرري السياسات على تحديد الثغرات من أجل تحسين الإنصاف والكفاءة في النفقات الاجتماعية، وتحسين اتساق السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية بدعم إصلاحات السياسة العامة سعيا إلى تحسين العلاقة بين النفقات الاجتماعية وأولويات التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية الكلية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، أن يكون كل بلد من البلدان المشاركة قد وضع إطارا لرصد النفقات الاجتماعية واضطلع بعملية واحدة لإصلاح السياسة العامة أو اتخذ تدبيرا إداريا واحدا على الأقل، مثل تحديد قاعدة مالية أو إصلاح يستهدف النفقات من أجل تحسين التنمية الاجتماعية واتساق سياسات الاقتصاد الكلي.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية		*موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*	
المنجزات المستهدفة المعدودة		الاستشاريون والخبراء	٢٠٣,٠
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	٤٥,٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٣٢	الخدمات التعاقدية	٩٩,٤
المواد التقنية (عدد المواد)	١٦	مصروفات التشغيل العامة	٨,٨
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		المنح والمساهمات	١٤٣,٤
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		**المجموع**	**٥٠٠,٠**
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

تاء - إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (٤٥٠ ٠٠٠ دولار)	المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨-٥ و ٨-٦ و ١٠-٥

الهدف

يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا المشروع في تحقيقه، في تعزيز قدرات الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجموعة مختارة من الدول العربية على وضع سياسات وإجراءات قائمة على الأدلة من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

أضواء على إحدى النتائج المقررة

في العالم العربي، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من ارتفاع معدلات البطالة والخمول الاقتصادي. وعلى الرغم من وجود تشريعات تمكينية مثل نظم الحصص، فإن أثرها محدود بسبب عدم إنفاذها وعدم كفاية التدخلات التكميلية. ويعد تدني مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة من المسائل الحاسمة التي يتعين معالجتها لضمان إمكانية حصول هؤلاء الأشخاص على المهارات اللازمة لدخول سوق العمل. وفي بعض البلدان، لا تزال استحقاقات العجز في إطار المساعدة الاجتماعية ومُخططات التأمين تتوقف على العجز عن العمل، ومن ثم فإنها قد تثني الأشخاص المعنيين عن المشاركة في القوى العاملة. ومن الحواجز التي تحول دون حصول هؤلاء الأشخاص على العمل المواقف التمييزية التي يتخذها أرباب العمل والافتقار إلى التسهيلات في مكان العمل.

وتعكف عدة بلدان في المنطقة العربية على تغيير نهجها إزاء الإعاقة، بعيدا عن التركيز السابق على الإصابة بعاهة، لتحقيق الاحتضان والإدماج في المجتمع. وأصدرت بلدان أخرى قوانين جديدة بشأن الإعاقة تركز على الاحتضان. وفي الوقت نفسه، تعمل البلدان بنشاط على تحسين قاعدة الأدلة للسياسات المتعلقة بالإعاقة مع تحسينات ملحوظة في كمية ونوعية البيانات المتعلقة بالإعاقة. وفي هذا السياق، سيساعد هذا المشروع البلدان على توجيه السياسات التي ترمي إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة بتهيئة بيئة مؤاتية لإدماجهم في سوق العمل وتحسين قاعدة الأدلة في مجال عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة قدرة الحكومات وأرباب العمل على تعميم مراعاة قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ومصالحهم في إجراءاتها وسياساتها المتعلقة بالعمالة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، أن تكون البلدان قد أعدَّت بيانات محسنة عن خصائص سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وقامت بتحليلها ومناقشتها بصورة مشتركة بين الحكومات (الإحصائيين ومقرري السياسات) وممثلي أرباب العمل والعمال والمجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، ستكون بعض البلدان قد أدخلت تعديلات على أنظمتها المتعلقة بسوق العمل أو سياساتها بشأن العمالة لتيسير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، حسب الفئة والفئة الفرعية	
المنجزات المستهدفة المعدودة	
باء - توليد المعارف ونقلها	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٨٤
المواد التقنية (عدد المواد)	١٦
المنجزات المستهدفة غير المعدودة	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية	
التشاور والمشورة والدعوة	
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	٢٢,٥
الاستشاريون والخبراء	٢٢٧,٨
سفر الموظفين	٧٣,٥
الخدمات التعاقدية	٥٤,٠
مصروفات التشغيل العامة	٨,٠
المنح والمساهمات	٦٤,٢
المجموع	**٤٥٠,٠**

المرفق الثالث

ولايات حساب التنمية

سيواصل برنامج العمل الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه، على النحو المبين في القائمة الواردة أدناه.

قائمة الولايات:

قرارات الجمعية العامة

١٢/٥٢ باء	تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح (إنشاء حساب تنمية)
٢٢١/٥٢ ألف	اعتمادات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
٢٣٥/٥٢	حساب التنمية
٢٢٠/٥٣ ألف	حساب التنمية
٢٢٠/٥٣ باء	حساب التنمية
١٥/٥٤	حساب التنمية (إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية)
٢٣٧/٥٦	حساب التنمية